

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
القسم: علوم مالية ومحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور النظام المحاسبي في تفعيل أداء المؤسسة
دراسة حالة بمؤسسة ميناء ولاية مستغانم

إعداد الطلبة:

- بن كعكع بن جلول
- حقيقي عبد الوهاب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| | | | |
|------------|-----------------------|------------------|---------------|
| رئيسا | د.مقيدش فاطمة الزهراء | أستاذة محاضر -ب- | جامعة مستغانم |
| مشرفا | د.تمار خديجة | أستاذة محاضر -ا- | جامعة مستغانم |
| مناقشا | د. يعقوب مروة | أستاذة محاضر -ب- | جامعة مستغانم |
| مساعد مشرف | د.مقراد عبد الله | أستاذ محاضر -ب- | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية: 2022م/2023م

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى التي حملتني وأرضعتني عذب الحنان

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها

" أمي الغالية " أطال الله في عمرها

إلى سندي الذي جعلني أعرف معنى التحدي والنجاح

" أبي " أطال الله في عمره.

أهدي عملي إلى كل من ذكره قلبي و غفل عنه قلبي

جلول



الإهداء

إلى من كانت شمعة تنير دربي

إلى من كانت تسقيني بالدعاء حتى وصلت إلى أعلى المراتب

"أمي الغالية "

إلى الذي تكبد كل عناء ومشقة من أجلنا

إلى من كان سندي في هذه الحياة

"والدي العزيز"

أهدي عملي إلى كل من ذكره قلبي وغفل عنه قلبي

شكرا لكم

عبد الوهاب



الشكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

انطلاقا من قوله عليه الصلاة والسلام

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

نتقدم بخالص الشكر والتقدير

إلى الأستاذة الفاضلة التي أشرفت على عملنا

" الأستاذة تمار خديجة "

كانت نعم الموجهة والمرشدة

جزاها الله عنا كل خير



ملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها نظام المحاسبي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النظام المحاسبي في تفعيل أداء المؤسسة، حيث تم التعرف على النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بشكل عامة، وميناء ولاية مستغانم بشكل خاص، باعتباره الأداة التي لها أهمية كبيرة في مجال المحاسبة.

ولتحقيق هذا أهداف البحث تم إجراء دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم، وذلك من خلال تريض أجريناه لمدة 15 يوما لمعرفة كيفية تطبيق النظام المحاسبي في مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة، والتعرف أكثر على كيفية تفعيله، والنتائج التي يحققها بدوره لمؤسسة ميناء مستغانم.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، الأداء، أداء المؤسسة.

summary:

Given the great importance of the accounting system, this study aimed to identify the role of the accounting system in activating the performance of the enterprise, where the financial accounting system was recognized in economic institutions in general, and the port of Mostaganem Province in particular, as a tool that has great importance in accounting field.

To achieve this research objectives, a field study was conducted in the Port of Mostaganem Corporation, through a 15-day internship that we conducted to learn how to apply the accounting system in the accounting and financial department of the corporation, and to learn more about how to activate it, and the results that it achieves in turn for the Port of Mostaganem Corporation.

Keywords: accounting system, performance, institution performance.

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|---|---|
| | إهداء |
| | شكر |
| | ملخص |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الأشكال. |
| أ | مقدمة |
| الفصل الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي | |
| 01 | تمهيد الفصل الأول |
| 02 | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي |
| 02 | المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي |
| 04 | المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي |
| 06 | المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي |
| 08 | المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي |
| 08 | المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي |
| 10 | المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي |
| 11 | المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي |

| | |
|--|---|
| 14 | المبحث الثالث: وظائف النظام المحاسبي المالي |
| 14 | المطلب الأول: تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية |
| 15 | المطلب الثاني: عمليات المعالجة |
| 16 | المطلب الثالث: توليد المعلومات |
| 17 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: الفصل الثاني: أداء المؤسسة | |
| 19 | تمهيد الفصل الثاني |
| 20 | المبحث الأول : المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة |
| 20 | المطلب الأول: تعريف المؤسسة |
| 22 | المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة |
| 25 | المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة |
| 29 | المبحث الثاني: أساسيات حول أداء المؤسسة |
| 29 | المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة |
| 31 | المطلب الثاني: أنواع أداء المؤسسة |
| 37 | المطلب الثالث: مكونات ومحددات الأداء |
| 40 | المبحث الثالث: مستويات الأداء ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه |
| 40 | المطلب الأول: مستويات تقييم الأداء |
| 42 | المطلب الثاني: مقاييس تقييم الأداء |
| 45 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة فيه |

| | |
|--|---|
| 45 | 1. العوامل الخارجية |
| 46 | 2. العوامل الداخلية |
| 48 | خلاصة الفصل الثاني |
| الفصل الثالث: دراسة ميدانية بميناء ولاية مستغانم | |
| 50 | تمهيد الفصل الثالث |
| 51 | المبحث الأول: تقديم ميناء مستغانم |
| 51 | المطلب الأول: التعريف بميناء مستغانم |
| 53 | المطلب الثاني : خصائص ميناء مستغانم |
| 56 | المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لميناء مستغانم |
| 64 | المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي و الاداء بمؤسسة بميناء مستغانم |
| 64 | المطلب الأول: الوثائق الخاصة بعمليات الشراء و البيع بمؤسسة ميناء مستغانم |
| 65 | المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات الشراء في الميناء |
| 69 | المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات البيع في ميناء مستغانم |
| 72 | المطلب الرابع: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل أداء في ميناء مستغانم |
| 74 | خاتمة |
| 76 | قائمة المصادر والمراجع |
| الملاحق | |

فهرس الأشكال:

| الصفحة | العنوان | رقم الشكل |
|--------|--------------------------------------|-----------|
| 10 | عناصر النظام المحاسبي المالي | .1 |
| 32 | الأداء الداخلي والأداء الخارجي | .2 |
| 47 | العوامل المؤثرة على الأداء | .3 |
| 63 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم | .4 |

مقدمة

مقدمة:

عرفت المحاسبة منذ نشأتها تطورات عديدة ومختلفة، فكانت في بدايتها تسلط الضوء على تسجيل البيانات المالية للمؤسسة إلى أن في الوقت الراهن أصبحت عبارة عن نظام، إلا أن اختلاف الأنظمة المحاسبية المالية مرهون حسب كل بلد بسبب الاختلاف في المبادئ والإجراءات المحاسبية التي تقوم عليها وكيفية تطبيقها، فهذا هي كيفية للاستجابة للأهداف المحلية لكل دولة، وفي هذا الصدد برزت جهود عديدة في المجال لوضع قواعد ومبادئ متفق عليها لإزالة العوائق عن طريق تقليل الهوة الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية من أجل الوصول إلى توافق محاسبي عالمي.

وقد أثمرت هذه الجهود والمحاولات بصدور معايير محاسبية دولية بغية تلبية احتياجات أصحاب القرار في المؤسسات، ففرضت هذه المتغيرات في تاريخ المحاسبة المالية الدولية جملة من الضغوطات أدت بالجزائر إلى الاعتماد على إصلاحات جذرية لنظامها المحاسبي يتوافق مع المتطلبات التي فرضتها تلك التحولات والممارسات المحاسبية لتتبنى نظام محاسبي مالي جديد.

إذ يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاجا موجها نحو تطبيق معايير وإجراءات محاسبية دولية معتمدا على مجموعة من المبادئ التي تستخدم كمرجع يتم الاستناد عليه يتصف بالمصداقية وصحة المعلومة المحاسبية المالية سعيا لاتخاذ قرارات عقلانية سليمة، فبوجود نظام محاسبي فعال أمر في غاية الأهمية وذلك لضمان جودة وسلامة المعلومة بما يكفل الفهم السليم والاستخدام الأمثل من طرف مستخدميها، ومنه النظام المحاسبي المالي يمثل أداة جد هامة لأداء المؤسسة.

فقد أصبح إلزاما على أصحاب القرار في ظل التحديات والعولمة المعلوماتية المعاصرة في مختلف المؤسسات الاقتصادية وغيرها السعي نحو التعميق في تقنيات النظام المحاسبي المالي في سبيل العثور على معلومات محاسبية دقيقة ومضبوطة يمكنهم الاعتماد عليها في تفعيل أداء المؤسسة.

تنطلق هذه الدراسة من أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وتبيان مدى انعكاس تطبيق وقواعد النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية في تفعيل أداء مؤسسة ميناء مستغانم.

و عليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

1. إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أداء المؤسسة "ميناء ولاية مستغانم"؟

من هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم أداء المؤسسة ؟
- فيما تكمن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وأداء المؤسسة ؟
- فيما يتمثل دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل أداء المؤسسة ؟

2. فرضيات البحث:

في إطار هذه الدراسة سيتم وضع الفرضيات التالية :

- النظام المحاسبي المالي يلعب دورا هاما في نمو واستمرار المؤسسة .
- نجاح المؤسسة مرهون بمدى تفعيلها للنظام المحاسبي المالي.
- الإجراءات و الأنظمة المحاسبية المالية لها أثر على عملية سير مؤسسة ميناء مستغانم.

3. أسباب اختيار الموضوع :

1.3. الأسباب الذاتية:

■ الميول الشخصي لموضوع النظم المحاسبية المالية، و الرغبة الشديدة لدراسة الموضوع و التعمق أكثر في مختلف جوانبه، خاصة وأن الأنظمة والإجراءات المحاسبية المالية أصبحت في الوقت الراهن في تطور ، وذلك حتى تتمكن المؤسسة الاستمرار و تحقيق النجاح في ظل ما تفرضه البيئة المحيطة بها من تحديات.

■ يمثل موضوع الدراسة جزءا من التخصص الجامعي .

■ تجسيد المعارف النظرية في الميدان واكتساب الخبرة في المجال.

2.3. الأسباب الموضوعية:

■ محاولة التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، وبالخصوص مؤسسة ميناء مستغانم، وكذلك التعرف على مجمل الإجراءات المفعلة لهذا النظام.

■ إضافة للدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع، والتركيز أكثر على جانب التفعيل في الأداء المؤسساتي، وبذلك تساهم دراستنا في إثراء المكتبة الجامعية.

4. أهمية البحث :

■ يكتسي الموضوع أهمية بالغة من الناحيتين العملية والعلمية، فالأهمية العملية تتمثل في إبراز أهمية النظام المحاسبي المالية وعلاقته في تفعيل أداء المؤسسة، أما من الناحية العلمية فالدراسة تعد مساهمة وتكملة للبحوث و الدراسات التي أنجزت في هذا المجال مع إثراء مكتبة الجامعة بدراسة حديثة.

■ يستمد هذا الموضوع أهميته من حداثة موضوع النظم المحاسبية المالية، ومدى مساهمتها في نجاح المؤسسة.

5. أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على النظام المحاسبي المالي بمؤسسة ميناء مستغانم، وعلى طبيعة وآليات العمل بهذه الأنظمة.
- مدى وعي المؤسسات الجزائرية بأهمية استخدام الأنظمة المحاسبية المالية كوسيلة لتفعيل أداءها .
- مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين أداء مؤسسة ميناء مستغانم.
- إبراز دور النظام المحاسبي المالية في تفعيل أداء المؤسسة.

6. حدود البحث :

الحدود المكانية : تم إجراء دراستنا على " مؤسسة ميناء مستغانم " نظرا لملائمتها لموضوع الدراسة.

الحدود الزمانية : تمت الدراسة في حدود 15 يوما.

7. منهج البحث :

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف بعض المفاهيم والمعارف الخاصة بالنظام المالي والمنهج التحليلي لدراسة حالة تطبيق النظام المحاسبي لميناء مستغانم لكونها أكثر ملائمة.

8. هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، منها فصلين نظريين وفصل آخر تطبيقي، سنوضحهم على النحو التالي:

■ الفصل الأول: يتناول هذا الفصل عرض عام حول النظام المحاسبي المالي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، و المبحث الثاني عموميات حول النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثالث وظائف النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: تم التطرق من خلاله إلى أداء المؤسسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول عموميات حول المؤسسة، والمبحث الثاني أساسيات حول أداء المؤسسة، أما المبحث الثالث مستويات الأداء ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه.

■ الفصل الثالث : هذا الفصل تم تخصيصه لدراسة الحالة، حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الجانب النظري على مؤسسة ميناء مستغانم كنموذج للدراسة، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول الأول تقديم عام للمؤسسة، و المبحث الثاني تم تخصيصه لواقع النظام المحاسبي ومدى دوره في تفعيل أداء مؤسسة ميناء مستغانم، لنختم هذه الدراسة بحوصلة نهائية استعرضنا من خلالها النتائج المتوصل إليها ، بالإضافة إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات .

الفصل الأول:

عرض عام حول

النظام المحاسبي

المالي

تمهيد الفصل الأول:

النظم المحاسبية المالية تتسم بدورها الاستراتيجي و المحوري في المؤسسات على مختلف طبيعتها، وتساعد في نجاح و تقدم أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة، وذلك من خلال ما تحدثه من تفاعل في الأداء .

ومنه فإن هذا الفصل سيكون بمثابة عرض عام حول النظام المحاسبي المالي، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول عموميات حول المؤسسة، والمبحث الثاني أساسيات حول أداء المؤسسة، أما المبحث الثالث مستويات الأداء ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

تتجلى أهمية نظم المحاسبية المالية في عملية تفعيل أداء جميع أنواع المؤسسات، مما يؤدي إلى تقوية المركز التنافسي للمؤسسة في البيئة المتواجدة فيها، كما تزايد أهميتها في تحقيق نجاح المؤسسات الحديثة التي تعمل في ظل منافسة عالمية تتميز بالحدة و السرعة في تطبيقها لأحدث الإجراءات المحاسبية المالية .

وعليه فإن هذا المبحث سيتناول أهم المفاهيم المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي، من خلال ثلاثة تقسيمه إلى ثلاث مطالب أساسية، المطلب الأول كمفهوم للنظام بشكل عام والنظام المحاسبي المالي بشكل خاص، و المطلب الثاني يبرز أهمية النظام المحاسبي المالي، أما المطلب الثالث يعرض أهداف النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي

قبل عرض النظام المحاسبي المالي يستوجب منا الحديث عن النظام بشكلها العام، إذ يعد مصطلح النظام (Systeme) مشتق أساساً من الكلمة اليونانية (Systema) التي كانت تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء¹، وعند البحث في تعريف النظام نجد صعوبة الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول إيجاد تعريف دقيق ومحدد له، إذ يمكن تعريفه على أنه "التركيب الكلي الذي يتكون من أجزاء مترابطة مع بعضها ويقوم بمعالجة المدخلات ضمن آليات عمل منظمة للحصول على مخرجات مفيدة للتنظيم"².

وعليه يعد النظام المحاسبي من الأنظمة المهمة في المؤسسة والذي له عدة تعاريف تذكر منها:

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن: "النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"³.

¹ محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 17.

² إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، دارالصفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص 30.

³ القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

"خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة".¹

"مجموعة من الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي قامت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج السجلات الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهمة بأعمال المؤسسة لغرض اتخاذ مختلف القرارات".

النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن خطة تشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والوثائق والسجلات والدفاتر والتقارير والتعليمات التي يجب إتباعها لأحكام عملية القياس وطرق عرض النتائج وأثارها على المركز المالي وتقديمها بطريقة مفيدة للمستخدمي المعلومات المحاسبية".²

¹ عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، داراليازوري التعليمية، الأردن، 2013، ص 30.

² سليمان مصطفى الدلاهمة، المبادئ وأساسيات علم المحاسبة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي

تكمن أهمية النظام المحاسبي فيما يلي:¹

- يسمح بتوفير معلومات مالية منفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح لإجراء المقابلة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

كما يستمد هذا النظام أهميته من خلال المزايا الكثيرة التي يقدمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:²

- SCF مستمد من (IAS IFRS) وبذلك فهو قريب من النظم المحاسبية الدولية التي تعتمد على نفس المرجعية، وهو ما يمد المعلومة المالية بالجودة وتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تقديم معلومات عن المؤسسات ونشاطها تتميز بالوضوح والثقة.

¹ بن بلغيث مدني، أشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 57، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2023/03/19.

² مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 12.

- تنشيط السوق المالية وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، حيث أنها تعتمد على موثوقية المعلومات وهو ما يحتاج إليه المستثمرون للادخار والاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة تتخذ من السوق المالية مصدرا لتمويلها.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي

للنظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ومنه يساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:¹

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية والعادلة".

كما يضيف بعض الباحثين:²

- تسهيل قراءة القوائم المالية بمغنة محاسبة موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات.
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم ، و كذا عند إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات.

¹ لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق للنظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص 12.

² شتوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص 64. تاريخ الاطلاع عليه: 2023/03/12

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، ما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة، بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الوضعية المالية.
- تقديم صورة حقيقية للوضعية المالية وأدائها وتغييراتها للمنشأة مع مراعاة الالتزامات القانونية التي تجب على الوحدات احترامها دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.¹

¹ طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، د.ط، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

أصبح إلزاما على المؤسسات الاقتصادية والمالية الاعتماد على النظام المحاسبي المالية كآلية تعتمد عليها في مصداقية المحاسبة المالية، إذ هذه الأخير تعتمد على مبادئ وإجراءات محكمة تلبى الدقة والشفافية، ففي هذا المبحث خصصنا ثلاث مطالب تتضمن مبادئ النظام المحاسبي كأول مطلب، والثاني خصص لعناصر ومكونات النظام المحاسبي، والمطلب الثالث يبرز خصائص النظام المحاسبي.

المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي

لقد تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي كالتالي:¹

1. مبدأ استقلالية الدورات:

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

2. مبدأ الأهمية النسبية:

تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

3. مبدأ الحيطة والحذر:

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

4. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

¹ سماي علي، خلف الله بن يوسف، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية –دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2016، ص ص 390، 391، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2023/02/07.

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة له.

5. مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل عناصر الأصول في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

6. مبدأ عدم المقاصة:

المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والنفقات في حساب النتيجة غير مسموح بها، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نصق قانوني محدد.

7. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة ودوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات ويبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم ويجب الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

8. مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

كما نجد إلى جانب هذه المبادئ ما يلي¹:

- مبدأ السنوية

- مبدأ الاستمرارية

- مبدأ التكلفة التاريخية

- مبدأ الصورة العادلة

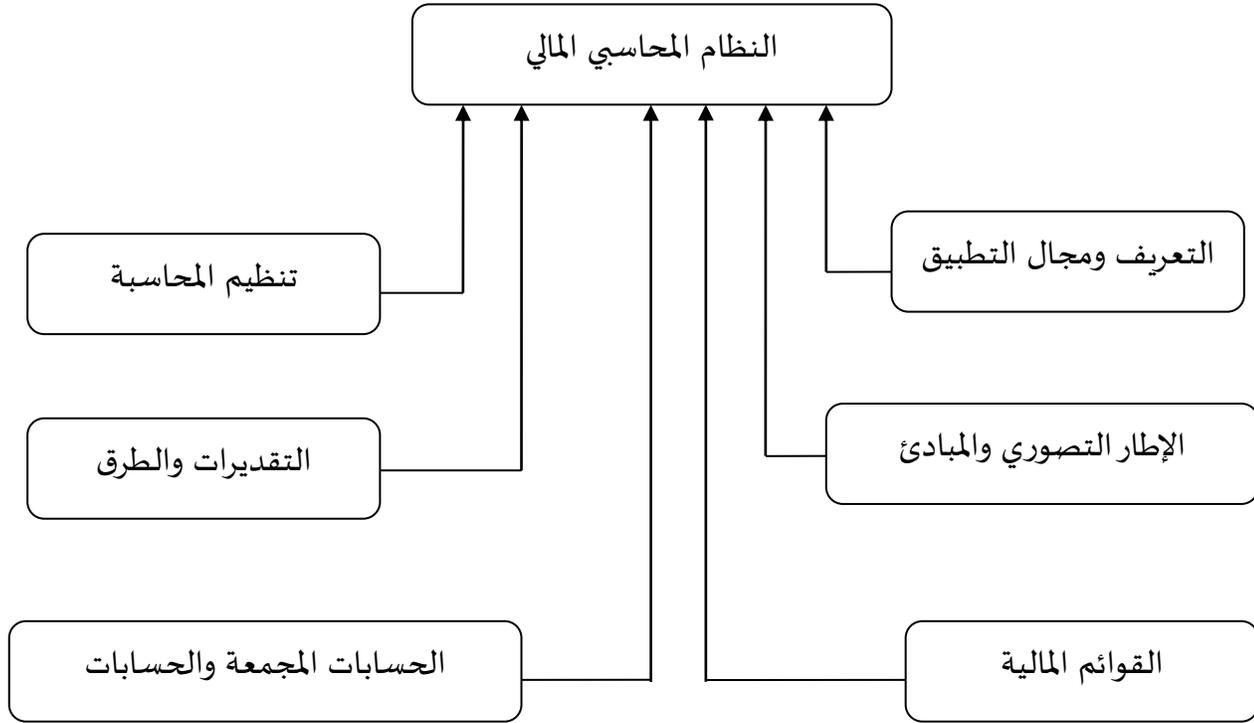
¹ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، د.ط، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 14.

- مبدأ ثبات وحدة النقد

المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي عناصر ومكونات يقوم على أساسها نمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عناصر النظام المحاسبي المالي



المصدر: ابتسام ساعد، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 أفريل 2013، ص 04.

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي

مميزات النظام المحاسبي المالي وهي كالتالي:¹

- النظام المحاسبي المالي هو نظام للمعلومة المالية وذلك نظرا لتركيزه على الجانب المالي أكثر منه الجانب المحاسبي.
- عكس القوائم المالية للوضع الحقيقية للمؤسسة.
- إمكانية قياس المعلومات كميا.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي كمعايير المحاسبة الدولية، وبذلك فإنه يجري التغييرات الاقتصادية ويتماشى والاقتصاد الدولي، وبالتالي فإنه يعكس الصورة الحقيقية عن الوضع المالية للمؤسسة.
- إمكانية معرفة مدى حسن أداء المؤسسة وهذا من خلال جدول حسابات النتائج.
- التعرف على وضعية الخزينة والتي تكون إما موجبة أو سالبة والتي تعكس قدرة المؤسسة على توليد التدفقات، وذلك عن طريق جدول تدفقات الخزينة.
- يحتوي على نصوص واضحة وصريحة لقواعد التسجيل وطرق التقييم.²
- توضيح الطرق التي تم بها كل من التسجيل المحاسبي، وتقييم العمليات، وكذلك تحديد الطرق التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية، وهذا كله يسهل عملية المراجعة (مراجعة الحسابات) كما أنه يساعد على مراقبة الحسابات.
- يمكن النظام المحاسبي المالي من تقديم معلومات تتميز بالوضوح والمقروئية، يمكن بواسطتها إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

¹ حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، د.ط، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 06.

² خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 21.

- احتواءه على نصوص واضحة لمبادئ التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية، وهذا ما يجد التأويلات الخاطئة الإرادية منها واللاإرادية.¹
- ولما كان الهدف هو إنتاج معلومة مفصلة، سهلة وذات جودة لمستخدميها، كان لا بد من اعتماد الحل الدولي لتقريب قواعد هذا النظام المحاسبي إلى التطبيق والتوافق العالمي، فهذه الأخير تعد من أهم وأبرز الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي المالي.²
- وعموما يتميز النظام المحاسبي المالي SCF بأربعة استحداثات أساسية جديدة هي:³
 - اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفضلة.
 - إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
 - التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء.
 - إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم محاسبة مبسطة.
 - يركز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS IAFRS، ج1، دار هومة، الجزائر، ص 22.

² كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 20.

³ كتوش عاشور، المحاسبة العامة ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 54.

- الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: وظائف النظام المحاسبي المالي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص الوظائف الرئيسية في الأربع التالية :

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية حصر أي عمليات وأحداث متعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام.
 - تشغيل ومعالجة البيانات عمليات الفرز والتصنيف و التلخيص.
 - توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الأطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعداد تقارير إدارية.
 - تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى.
- فالملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة، وفيما يلي شرح مفصل لوظائف النظام المحاسبي .

وعليه جاء هذا المبحث يضم ثلاث مطالب، وكل مطلب يعرض بشكل مفصل وظائف النظام المحاسبي التي أسلفنا ذكرها، المطلب الأول ووظيفة تجميع العمليات بواسطة الوثائق الأصلية، المطلب الثاني ووظيفة عمليات المعالجة، والمطلب الثالث ووظيفة.

المطلب الأول: تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية

تشمل هذه المرحلة التي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات من نظام العمليات، وتسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة. التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات التأكد من شمولية المستندات وكمالها .

يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة وثيقة الشحن... الخ وعبر مجموعة من الإجراءات التأكد صحة هذه البيانات والمستندات. على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر إلا أن الرقابة والدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج

خاصة للتسجيل تسعى الوثائق الأصلية ويؤدي الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة إلى تحسين الرقابة على مجموع البيانات كما يسهل عملية إثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم إغفال أي منها¹.

المطلب الثاني: عمليات المعالجة

يقصد بعملية معالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات، ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات²:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفق المعايير المحددة مسبقا مثل : ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف الخ . وكذا تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما.
- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف.
- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة.
- إجراء مجموعة العمليات الحسابية بغرض حساب أرصدة الحسابات.
- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحح التسجيل و الترحيل إلى السجلات المختلفة، وكذا إجراء التحليلات اللازمة مثل تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.
- يعتبر نشاط معالجة البيانات هو جوهر نظام المعلومات، حيث ينطوي على تحويل البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام، فالمرجات تعتمد على كل من المعالجة و المدخلات.

¹ بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014، ص 18.

² بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص 19.

المطلب الثالث: توليد المعلومات

تعد الوظيفة الثالثة للنظام المحاسبي المالي، تكمن في¹:

- توفير المعلومات المقيدة للإدارة لاتخاذ القرارات للمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة البدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين القوائم المالية و التقارير الإدارية.
 - مراقبة البيانات أي تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات.
 - تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق ، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
 - حماية أصول المنشأة وبياناته.
- تستخدم المنظمات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المنظمة، وذلك بغية تحقق الأهداف السابقة، ومن أهم هذه الإجراءات :
- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة.
 - الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
 - تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
 - حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة.
 - التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.

¹ بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص 20.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل رأينا كيف أصبحت النظم المحاسبية المالية لها أهمية بالغة في وقتنا الراهن، إذ تشكل أحد الموارد الهامة لكل أنواع المؤسسات خاصة مع تزايد الحاجة إليها بسبب ما تشهده البيئة المحيطة لها في نفس المجال من تغيرات والحرص على البقاء والاستمرار، فهذا الأخير ما يدفع المؤسسات إلى الاعتماد على مثل هذه الأنظمة في المحاسبة المالية، باعتبارها تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة للعمليات المحاسبية وتوحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاص، كما يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير المعلومة المالية بكل دقة وتفصيل.

وفي مجمل القول يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

الفصل الثاني :

أداء المؤسسة

تمهيد الفصل الثاني

يتزايد الاهتمام في الوقت الذي يشهده العالم من تنافس والاهتمام بموضوع الأداء ومدى فاعلية وكفاءة المؤسسات في تأدية وظائفها، و تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، سواء كانت هذه المنظمات تجارية أو خدمتية، عمومية أو خاصة، كل ذلك يتطلب من المؤسسات التركيز على الفعالية لتحقيق أهدافها.

وحتى يكون الأداء على درجة عالية من الكفاءة و الفعالية في المؤسسة، يجب العمل بأحدث الإجراءات والمقاييس للأداء، و عليه فإن هذا الفصل سيتم من خلاله تناول الأداء في المؤسسة، و ذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول عموميات حول المؤسسة، ثم في المبحث الثاني أساسيات حول أداء المؤسسة، أما المبحث الثالث خصص لمستويات الأداء ومقاييسه وكذا العوامل المؤثرة فيه، الداخلية منها والخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة

المؤسسة هي استقرار وقيمة وأنماط متكررة من السلوك كهيكل أو آلات النظام الاجتماعي، فهي تتحكم في سلوك مجموعة من الأفراد داخل مجتمع معين يتم تحديد المستويات التي لديها غرض اجتماعي، ففي هذا المبحث سيكون لنا عرض عام حول المؤسسة، إذ قسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف المؤسسة، المطلب الثاني خصائص وأهداف المؤسسة، المطلب الثالث تصنيفات المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

تعددت تعاريف المؤسسة ومن أهمها نذكر ما يلي:

- 1- نعرف المؤسسة " كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني".¹
- 2- "هي كل وحدة قانونية، شخص طبيعي أو معنوي يتمتع باستقلالية القرار وإنتاج السلع والخدمات" للمؤسسة شخصية قانونية (الشخصية الاعتبارية) مستقلة عن المالكين:

استقلال الذمة المالية: التملك

استقلالية التسيير: اتخاذ القرار

حقوق التقاضي

- 3- "هي الوحدة الاقتصادية والقانونية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن مالكيها والتي قامت لتحقيق أهداف معينة"²

- 4- المؤسسة وحدة اقتصادية أي عون فاعل في الاقتصاد (أحد القطاعات الاقتصادية الخمسة: قطاع المؤسسات)

للمؤسسة أهداف تحققها

- 5- " هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي "

العنصر البشري مكون جد هام من مكونات المؤسسة

¹ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص28

² أمينة مخلفي، محاضرات حول اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص04

6- "هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج عن ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج".

7- تجمع بشري يعمل بشكل متضامن تجاه تحقيق هدف محدد، وذلك وفق دور كل فرد في التجمع، وحسب المهام المناطة بهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم¹.

8- المؤسسة كنظام:

يعرف Joel de Rosnay النظام بأنه: "مجموعة العناصر المتفاعلة ديناميكيا لبلوغ هدف ما" وتعتبر المؤسسة نظام بشري مفتوح على بيئته، مكن تقسيمه إلى عدة أنظمة فرعية sous system. وتعتبر غالباً المؤسسة كمجموع لثلاثة أنظمة فرعية: النظام العملياتي، نظام المعلومات و نظام القرار²

¹ فاطمة بدر، معاذ الصباغ، نظرية المنظمة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ص 02.

² أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة

1. خصائص المؤسسة:

- المؤسسة شخصية قانونية (الشخصية الاعتبارية) مستقلة عن المالكين، تتجسد أهم عناصرها فيما يلي:¹
- المؤسسة كيان اجتماعي تتميز باستقلالية الذمة المالية و استقلالية التسيير(اتخاذ القرار).
- المؤسسة وحدة اقتصادية أي عون فاعل في الاقتصاد (أحد القطاعات الاقتصادية الخمسة: قطاع المؤسسات).
- المؤسسة لها أهداف تسعى إلى تحقيقها سواء كانت أهدافها كمية أو نوعية، على المدى القصير، المتوسط والبعيد، ويشكل التحديد الواضح لأهداف معيار ضمان تناسق عمل المؤسسة واستمراره بسبب ما يؤدي إليه من تناسق في وضع البرامج وأساليب العمل.
- الإنتاج من أهم الوظائف التي تؤديها المؤسسة لأنه أداة خلق القيمة المضافة.
- العنصر البشري مكون جد هام من مكونات المؤسسة.
- للمؤسسة وظائف تقوم بها لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها
- يعتبر الربح المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة
- تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية للقيام بنشاطها أحد هذه الموارد وأهمها الإيرادات المحصلة من عمليات البيع
- المؤسسة كائن له بيئته التي ينبغي أن يتكيف مع ظروفها لتحقيق شرط البقاء (السوق أهم عنصر في هذه البيئة).

¹ فاطمة بدر، معاذ الصباغ، المرجع السابق، ص ص 02، 03، بتصرف.

2. أهداف المؤسسة:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نلخصها في النقاط التالية:¹

➤ الأهداف الاقتصادية: تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على حصة المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، وتجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

- تحقيق متطلبات الجميع: إن تحقيق المؤسسة لنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، من خلال إنتاج سلع معتدلة الثمن وكذا تلبية حاجات المستهلكين المحليين بأثمان معقولة

- عقلنة الإنتاج: يمتد كل من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق لإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف.

➤ الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- تحسين مستوى معيشة العامل، إذ أن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العامل أكثر حاجة إلى تلبية رغباتهم المتزايدة وأذواقهم المتغيرة باستمرار

- توطيد العلاقات المهنية الاجتماعية بين العاملين وتمنية روح المسؤولية والمبادرة في العمل.

¹ لشهب سلعى، محاضرات في "تسيير المؤسسة"، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسى علي، البلدة، 2021، ص 05.

- توفير تأمينات ومرافق للعامل، مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم...الخ.

➤ الأهداف الثقافية والرياضية: تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي، ومن بينها:

توفير وسائل ترفيهية وثقافية (المسرح، المكتبات، الرحلات)؛ تدريب العامل المبتدئين ورسلكة القدامى، وكذا تخصيص أوقات للرياضة مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل. وهذه العناصر تعد جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، مواكبة التطورات التقنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

➤ الأهداف التكنولوجية:

إن تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وترصد لها مبالغ كبيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة لتحسين الإنتاجية ورفع المردودية¹.

¹ لشهب سلى، المرجع السابق، ص 05.

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة

تصنف المؤسسات تبعا لمجموعة من معايير وهي كالآتي:¹

1.التصنيف حسب المعيار القانوني:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

1.1.المؤسسات الخاصة:

يتفرع هذا النوع من المؤسسات إلى مؤسسات فردية ومؤسسات جماعية (الشركات):

1.1.1.المؤسسة الفردية:

وهي التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، يمكن لهذا الشخص المؤسس أن يؤثرها أو يشتريها من الغير، فهو يقوم بتقديم الرأس المال والعمل في نفس الوقت، كما أنه المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

2.1.1.المؤسسات الجماعية أو الشركات:

وهي الشركة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة. وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. شركات الأشخاص:

تقوم على الاعتبار الشخصي وعلى الثقة المتبادلة بين الشركاء وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

- شركة تضامن: هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر حيث يكون كل شريك فيها مسؤولاً مسؤولية شخصية تضامنية عن ديون الشركة ليس فقط بمقدار حصته التي قدمها في رأس مال الشركة بل في جميع أمواله الخاصة، والشريك المتضامن تاجر لذا لا يجوز للموظف أن يكون شريك متضامن، تعرض حياة المؤسسة للخطر في حالة انسحاب أو موت أحد الشركاء.

¹ عبد الحميد مهري، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، ص ص 07-12.

• شركة التوصية البسيطة: وتضم نوعين من الشركاء الشركاء المتضامنون الذين يديرون الشركة، يكونون مسؤولين بالتضامن عن جميع التزاماتها في أموالهم الخاصة؛ والشركاء الموصون (المستثمرون) التي تقتصر مسئوليتهم بقدر حصصهم المقدمة.

• شركة المحاصة: هي شركة مستترة لا وجود لها قانونا، أو اسم تجاري أو ذمة مالية.

ب. شركات الأموال:

وهي على شكل مؤسسات مالية بحيث تسمح للعديد من الأفراد استثمار ما لديهم من أ من خصائصها أنه لا أثر للاعتبار الشخصي فيها (الاعتبار المالي)، كما أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول مثل:

• شركات المساهمة: وهي عبارة عن مؤسسة تجارية مملوكة بشكل مشترك لجميع مستثمريها، إذ يمتلك المساهمين حصة معينة من الأسهم وتمثل هذه الأسهم بدورها نسبة الملكية التي يمتلكها كل فرد في المؤسسة.

• الشركات ذات المسؤولية المحدودة: وهي نوع قانوني من الشركات التجارية تتألف من شريكين أو أكثر، وتكون مسؤولية كل شريك بمقدار مساهمته في رأس المال فقط.

• شركات التوصية بالأسهم: وهي نوع قانوني من أنواع الشركات التجارية وتعتبر مشابهة إلى حد كبير لشركة التوصية البسيطة مع اختلاف جوهري، وهو أن رأس المال يقسم إلى أسهم وتكون حصة الشريك الموصي من الأسهم قابلة للتداول، كما هو الحال في شركات المساهمة بدون الحاجة لموافقة الشركاء المتضامين.

2.1.2. المؤسسات العمومية:

وهي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة، ولا يحق للمسؤولين عن بيعها أو التصرف فيها، إلا بموافقة الدولة. يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية:¹

1.2.1. مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري: تتمتع بالشخصية القانونية وتنشط في القطاعات

الإستراتيجية لضمان المصلحة العامة.

¹ عبد الحميد مهري، المرجع السابق، ص 09.

2.2.1. مؤسسات عمومية اقتصادية: هي شركات تجارية تمتلك الدولة كل أو أغلبية رأس مالها للمؤسسات العمومية الاقتصادية شخصية قانونية. يترتب عنها استقلالية مالية وإدارية، تتحصل على أموال نتيجة لأنشطتها التجارية، هذه الأموال تمثل ثمن الخدمة أو السلع المقدمة، كما تتمتع بالاستقلالية في التسيير.

3.2.1. مؤسسات عمومية محلية: وهي مؤسسات تنشط على المستوى المحلي (الولاية والبلدية) ونجدها في قطاع الخدمات.

3.1. المؤسسات المختلطة

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والخاص، أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص في إطار الاقتصاد المختلط.

2. التصنيف حسب معيار الحجم:

حسب هذا المعيار يؤخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة بالنظر إلى رقم أعمالها ورأسمالها وأخيرا عدد العمال المشغلين فيها هو معيار الحجم الأكثر استعمالا حيث يمكن التمييز بين:¹

1.2. المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها ما بين (149) وتعود ملكيتها غالبا لشخص واحد أو العائلة وتتمثل في المؤسسات الزراعية والتجارية والإنتاج الحرفي.

2.2. المؤسسة المتوسطة: ويتراوح عدد عمالها (10-500) وهي نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي وتساعد السلطات في الانتشار والترقية.

3.2. المؤسسات الكبيرة: وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل كذلك الموارد المالية الضخمة ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص.

¹ محاضرات في اقتصاد المؤسسة، المرجع السابق، ص 10.

3.التصنيف حسب معيار النشاط:

ونعني به الطبيعة الاقتصادية للمؤسسة، بحيث يطلق على هذا الترتيب¹:

1.3.القطاع الأول: ويشمل جميع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي حسب تفرعاتها، إضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من نشاطات مرتبطة بالأرض والمواد الطبيعية...الخ.

2.3. القطاع الثاني: في هذا القطاع تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط ويشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة...الخ.

3.3.القطاع الثالث: ويتضمن هذا القطاع جميع المؤسسات التي تنشط خارج القطاعين السابقين ونعني بها: مؤسسات الخدمات وهي التي تقوم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل وغيرها.

- المؤسسات المالية: وهي التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين.
- المؤسسات التجارية: وهي التي يتمثل نشاطها في التجارة (عمليات التوزيع).
- جمعيات تنشط في المجتمع.

¹ محاضرات في اقتصاد المؤسسة، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

المبحث الثاني: أساسيات حول أداء المؤسسة

كون المؤسسة نظام يربط بين مجموعة من الأفراد يمثلون بيئتها الداخلية وتحيطهم بيئة خارجية، وجب على المؤسسة من تفعيل أدائها، فقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول مفهوم أداء المؤسسة، والمطلب الثاني أنواع أداء المؤسسة، والمطلب الثالث مكونات ومحددات الأداء.

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة

يعرف الأداء بأنه " سلوك يحدث نتيجة أو بعبارة أخرى ما يفعله الفرد استجابة لمهمة معينة أو القدرة على تحويل المدخلات التنظيمية (مواد أولية ، مواد نصف مصنعة ، آلات) إلى مخرجات (سلع أو خدمات)، بمواصفات فنية وبمعدلات محددة¹، كما يعتبر "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"².

هذا وجاءت عدة تعاريف لأداء المؤسسة، نذكر في ما يلي:

- 1- هو عبارة عن الوسيلة التي تساعد المؤسسة في قياس نتائجها ومدى تحكمها في تكاليفها ومدى تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.³
- 2- يعرف على أنه: "الأداء يمثل النتائج النهائية التي أسفرت عنها مختلف أنشطة المؤسسة من خلال التوفيق بين مختلف مواردها خلال فترة زمنية محددة، تعكس مدى بلوغ الأهداف أو مدى الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة"⁴.

3- تعريف الأداء حسب Miller et Romilly ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه "انعكاس الكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"¹.

¹ الخزامي عبد الحكيم، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين، ج1، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2000، ص 19.

² عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، ج 1، ط3، دار المعرفة، عمان، 2001، ص 24.

³ عداي الحسين فلاح حسن، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 231.

⁴ عيد المليك مزهودة، الأداء بيت الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2001، ص 86، تاريخ الإطلاع: 2023/02/07.

- 4- عرف " Akherkhen " الأداء على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة.²
- 5- يعرف الأداء بأنه: " درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة " .³
- 6- وعرفه Miller et Bromily على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".⁴

فمن خلال هذه التعريفات نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، لذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة ما.

فبناء على ما سبق يمكن القول بشكل شامل أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا و متكاملا ودينامي.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماستر، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 02.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009، ص 218، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2023/02/19.

³ عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، ط1، دار أسامة، عمان، 2012، ص 13.

⁴ الشيخ الداوي، المرجع السابق، ص 218.

المطلب الثاني: أنواع أداء المؤسسة

تعددت أنواع الأداء في المؤسسة في مختلف المجالات، ومنه نذكر الأنواع التالية:¹

1- الأداء المؤسسي

2- أداء الموارد البشرية

3- الأداء الإنتاجي

4- الأداء التسويقي

5- الأداء المالي

وعليه لتحديد أنواع الأداء يفرض علينا اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار المصدر معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، كل معيار يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة تذكرها فيما يلي:

■ حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين هما:²

1.1. الأداء الداخلي:

يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو ينتج أساسا من:

1.1.1. الأداء البشري:

هو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم. وخبراتهم.³

¹ أماني عامر، إدارة الموارد البشرية، دون دار النشر، دون بلد النشر، 2001، ص 59.

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء، باستخدام النسب المالية، دار المناهج، للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 32.

³ عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضبر بسكرة، ص 05.

2.1. الأداء التقني:

يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

3.1. الأداء المالي:

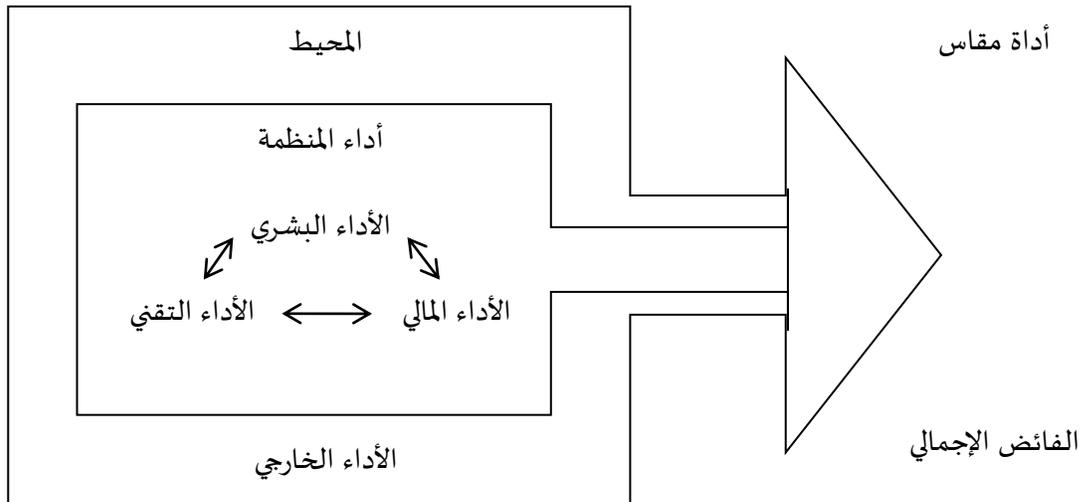
يكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها.

2. الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة ليست السبب بل المحيط الخارجي هو الذي يولده، هذا النوع يظهر بصفة عامة في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة انخفاض أسعار الموارد، لوازم والخدمات، كل هذه التغييرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

وبالتالي يمكننا توضيح النوعين في الشكل المرفق:

الشكل رقم (02): يمثل الأداء الداخلي والأداء الخارجي



المصدر: عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، ص 05.

■ حسب معيار الشمولية:

يقسم الأداء داخل المؤسسة حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وداء جزئي:

1. الأداء الكلي:

هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن المدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاتمرارية، الشمولية، الأرباح النمو.¹

2. الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموعة أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة".²

■ حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة إذ ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين ويضيف البعض وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

1. أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

¹ عادل عشي، المرجع السابق، ص 19.

² عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة خيضر، بسكرة، 2001، ص 89، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2023/03/26.

2. وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاولة منافستها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3. أداء وظيفة الأفراد:

يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبط لاشك ارتباطا وثيقا بأداء العامل البشري فيها، هذا الأداء الذي يجب أن يبنى على كفاءات واختيار ذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

4. أداء وظيفة التسويق:

تحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومنها: حصة السوق إرضاء العملاء (من خلال معرفة عدد ونوع شكاوي العملاء مقدار، المردودات من المبيعات...)، وكذلك السمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد ، ويمكن معرفتها من مردودية كل منتج.

5. أداء وظيفة التموين:

يتمثل في القدرة على الاستقلال عن الموردين، والحصول على الموارد المناسبة في الأوقات المناسبة وبأسعار مناسبة.

6. أداء وظيفة البحث والتطوير: يتحدد هذا النوع من الأداء من خلال:¹

- توفير جو ملائم للبحث والتطوير.
- التنوع في المنتجات.
- درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

7. أداء وظيفة العلاقات العمومية:

¹ عبد المللك مزهودة، نفس المرجع، ص 89.

في هذه الوظيفة تتحد أبعاد مفهوم الأداء، فالأداء ضمن هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة، بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عند حصولهم على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين فالأداء بالنسبة لهم هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة الأجل التسديد والاستمرار في التعامل معها، في حين أن الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد طويلة ومنتجات في الأجل المناسبة وبالجودة العالية.

■ حسب معيار الطبيعة:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى:¹

1. الأداء الاقتصادي:

يعبر عن الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها ويتمثل في تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، الحصة السوقية، المردودية.....) وتدنية استخداماتها (رأس المال العمل، الموارد الأولية، التكنولوجيا.....).

2. الأداء الاجتماعي:

إن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها العاملين أولا، وأفراد المحيط الخارجي ثانيا، والقدرة على تحقيق هذه الأهداف هو ما يصطلح عليه بالأداء الاجتماعي، وبعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة هو أساس تحقيق المسؤولية الاجتماعية لها.

3. الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون لها القدرة على تحقيق ما قامت بالتخطيط له من أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين.

4. الأداء السياسي:

¹ نوبلي نجلاء، أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 75.

ويتجسد في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية لبعض المؤسسات كتمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم الاستغلال امتيازاتهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

المطلب الثالث: مكونات ومحددات الأداء

1. مكونات الأداء:

للأداء مجموعة من المكونات، سوف نتطرق إليها في هذا العنصر، وهي:¹

■ **حسب كمية العمل:**

يعبر عن مقدار الطاقة العقلية، النفسية والجسمية التي يبذلها الفرد خلال فترة زمنية معينة، تعبر عن المقاييس التي تقيس قيمة العمل أو الكمية خلال فترة زمنية معينة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة.

■ **نوعية العمل:**

تعني مستوى الدقة، الجودة ومدى مطابقتها للجهد المبذول للمواصفات ففي بعض الأحيان قد لا تهتم كثيرا سرعة الأداء أو الكمية، ما يهمهم نوعية وجودة الجهد المبذول.

■ **نمط إنجاز العمل:**

يقصد به الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله وقياسه لبعض الحركات والوسائل والطرق التي قام بها في أدائه لعمله.

كما يركز مصطلح الأداء على مفهومين أساسيين هما الكفاءة والفعالية، فهما من بين أهم مكونات الأداء في المؤسسة، وبالتالي نوضحهما في ما يلي:

■ **الكفاءة:**

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي " باريتو" الذي طور صباغة هذا المفهوم حيث أصبح يعرف " بأمثلية باريتو"، حسبه أي تمثيل ممكن للموارد هو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، أي تخصيص غير

¹ عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة، مطبعة الأخوة والأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص03.

كفاء للموارد فهو يعبر عن لا كفاءة، والتي تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، فهي تستخدم توليفة مكلفة من المدخلات لإنتاج مجموعة من المخرجات".¹

إذ تعد الكفاءة "مقياساً لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات وهي أفضل علاقة هندسية بين المدخلات والمخرجات".²

وبالتالي الكفاءة بشكلها العام هي تلك القدرة على تقليل الوسائل المستخدمة لنتيجة معينة، وهناك من يعرف الكفاءة "هي عمل الأشياء بطريقة صحيحة"، كما أن جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج وتدني التكاليف، بمعنى آخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي طرفها الأول على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة، بينما الطرف الثاني يحتوي على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل التكاليف.

■ الفعالية:

الفعالية هي مصطلح يتعلق بتحقيق الأهداف، فالفعالية في الإدارة تعبر عن القدرة على تحقيق الأهداف تبعاً للبرامج والجدول الزمني المحددة لها".

فهي تعني الفاعلية القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، على هذا الأساس يتم قياس فعالية الوحدة الاقتصادية بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقاً للخطة، والفعالية بهذا المفهوم ترتبط بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى الموارد المستعملة في سبيل الوصول إليها.³

2. محددات الأداء:

وللأداء مجموعة من المحددات نجملها فيما يلي:⁴

¹ فاطمة مجدوب، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 80.

² عطية عبد العي مرعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 52.

³ عطية عبد العي مرعي وآخرون، المرجع السابق، ص 58.

⁴ عبد المحسن توفيق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- الأداء الوظيفي:

هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور أو المهام ويعني هذا أن الأداء في موقف معين يمكن أن ينظر إليه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من: الجهد، القدرات، إدراك الدور.

- الجهد:

ويشير الجهد الناتج من حصول الفرد على التدعيم إلى الطاقة الجسدية والعقلية التي يبذلها الفرد لأداء مهمته.

- القدرات:

هي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة ولا تتغير وتتقلب هذه القدرات عبر فترة زمنية قصيرة. إدراك الدور (المهمة): يشير إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله، وتقوم الأنشطة والسلوك الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه بتعريف إدراك الدور ولتحقيق مستوى مرضي من الأداء.

المبحث الثالث: مستويات الأداء ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه

إن أداء المؤسسة يعتمد بصورة أساسية على مستوى تفعيلها لأدائها، وهذا الأخير يتعلق بمجموعة من العناصر تتأثر وتؤثر إيجابيا أو سلبيا فيه، منها ما هو داخلي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيه، ومنها ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، لذلك على المؤسسة أن تتكيف معها، حيث جاء المبحث يضم ثلاث مطالب، المطلب الأول حول مستويات تقييم الأداء، المطلب الثاني مقاييس تقييم الأداء، والمطلب الثالث العوامل المؤثرة فيه الداخلية منها والخارجية.

المطلب الأول: مستويات تقييم الأداء

إن تقييم الأداء يكون على ثلاث مستويات وهي على النحو التالي:

1. تقييم الأداء الكلي للمؤسسة:

من أهم العناصر التي تخضع لتقييم على مستوى المؤسسة ككل ما يلي:¹

الفعالية: تحقق الأهداف المسطرة من حيث نوعية المخرجات وكميتها بالوقت المحدد للإنجاز، رضا العملاء، رضا العاملين.

الكفاءة: تمثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من حيث استعمال العمالة المهنية.

التقدم في العمل: باستعمال المقاييس المرحلية للعمل بالخطوات الفرعية للمشروع.

عادات العمل: خلق ثقافة تطويرية ومبادئ تسيير عليها المؤسسة، ويتم استخدام وسائل وأساليب متعددة كالملاحظة وهي مراقبة ما يحدث فعليا وتكون إما ملاحظة مباشرة من خلال زهاب المدير إلى مكان العمل أو استقصاء العملاء سواء الداخليين (العمال بالمؤسسة) أو الخارجيين (المستهلكين).

أفضل طريقة لمراقبة جهود جودة العاملين في هذه الإدارات هي أن تسأل هؤلاء العمال عن تقييمهم لأداء هذه الإدارات، أما خارج المؤسسة استطلاع آراء واتجاهاتهم نحو المؤسسة و سلعها وخدماتها.

¹ صلاح الدين عبد الباقي، علي الهادي مسلم، إدارة الموارد البشرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007، ص 273.

وإن تقويم أداء العاملين هو في حد ذاته تقويم للأداء الكلي للمنظمة ، إذ أن التقويم يكشف نقاط الضعف والقوة في وظائف الإدارة في مجالات التخطيط ، والرقابة ، والتوظيف ، ومن خلال تقويم الأداء تستطيع المنظمة أن تعيد النظر في سياساتها وبرامجها وإجراءاتها ، وعلى الأخص في مجال استخدام الطاقات البشرية.

2.تقييم أداء الأنشطة التنظيمية:

يشتمل تقييم الأداء على مستوى الأنشطة والوظائف الأساسية وتمثل فيما يلي ¹ :

_تقييم الأداء التسويقي.

أصبح للتسويق دوراً رئيسياً في نجاح أو فشل المؤسسة ، هو العمل الإداري الذي يشمل كل الأنشطة التي تسعى إلى إيجاد نوع من الملائمة بين المؤسسات والجهات الخارجية ، التي تقوم باستخدامها في شراء وبيع منتجات المشروع ، أو التأثير في مخرجاته التي يتم إنتاجها أو الخدمات التي يقوم بتوفيرها.

_تقييم الأداء الإنتاجي.

يعتبر معيار الإنتاجية من أهم معايير تقييم الأداء في المؤسسة ، وهي الناتج التي تحصل عليه المنظمة بقسمة المخرجات على أحد عناصر الإنتاج.

_تقييم الأداء التمويلي.

إن الحصول على عناصر الإنتاج يحتاج إلى جهة ممولة يمكن لها توظيف رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في مشروع معين وإدارتها بشكل اقتصادي.

3.تقييم أداء الأفراد العاملين:

وهو تقييم الجانب الإنساني السلوكي في المؤسسة، باعتبار أن العمال داخل المؤسسة يشكلون تجمعا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق أهداف معينة، وهذا يعني أن تقييم الأداء الإنساني يرتكز أساساً على كفاءة العامل وقدراته الفنية والعملية، وقياس مدى مساهمته في تحقيق النتائج المطلوبة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنظمة، لذلك فإن تقييم الأداء يحمل في تطبيقه أهدافاً مثل الترقية، الزيادة في الأجور، منح، حوافز...الخ.

¹ صلاح الدين عبد الباقي، المرجع السابق، ص 273.

المطلب الثاني: مقاييس تقييم الأداء

يعتبر الأداء العام للمؤسسة هو المحصلة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة وتفاعلها مع بيئة المحيطية بها، إذ يقاس أداء كل مؤسسة بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم الأداء وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق الكفاءة والفعالية وعلى مستوى مناسب من الجودة¹، وهي تتمثل فيما يلي: ²

_ إن التقييم ينص على أداء الفرد أو نتائج أعماله من ناحية، و على سلوكه و تصرفاته من ناحية أخرى.

_ أن الحكم على نجاح الفرد يشمل تقييم وظيفته الحالية أي في الوقت الحاضر من ناحية، و الحكم على مدى نجاحته و ترقيته في المستقبل من ناحية أخرى.

و هناك مجموعة أخرى من الأسس لتقييم أداء العاملين تتمثل فيما يلي: ³

_ تحديد أهداف و مجالات تقييم العاملين على نحو دقيق.

_ يجب أن يكون نظام تقييم الأداء وثيق الصلة بالوظيفة قدر الإمكان، فعلى سبيل المثال فإن المعايير التي يتم تقييمها مثل المواظبة و كمية الجهد يجب أن تكون محسوبة على ضوء طبيعة الوظيفة.

_ التعريف الواضح و الدقيق لواجبات كل وظيفة و معايير الأداء فيها.

_ يجب أن يكون القائمين بالتقييم على اتصال يومي و حقيقي مع العاملين الذين يتم تقييمهم.

_ إذا كان التقييم يتعلق بالعديد من مقاييس الأداء مثل الحضور، الجودة، الكمية، فإن وزن كل مقياس فيما يتعلق بالعمل الكلي يتعين أن يكون ثابتاً على مدار وقت التقييم.

_ يجب أن يتم التقييم عن طريق أكثر من شخص واحد، و أن يتم كل تقييم بشكل مستقل.

_ تدريب القائمين بالتقييم تدريباً كافياً على استخدام نظام و أساليب التقييم و نماذجه.

_ يجب تزويد العاملين بتغذية عكسية بوضوح عن كيفية أدائهم، و مستوى هذا الأداء.

¹ أحمد الكردي، إدارة الأداء الفعال بمنظمات الأعمال، منشور على الموقع الإلكتروني: www.investintech.com، 37.

² محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 282.

³ زهير ثابت، كيف تقيم الشركات والعاملين، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 91.

يجب أن يتضمن تقييم أداء العاملين استخدام أسلوب تقييم النتائج الذي يركز على تخطيط الأداء وأسلوب تقييم السلوك الذي يركز على الصفات والسمات السلوكية ، بالإضافة إلى أسس أخرى وهي :¹

_ استخدام مفاهيم ومعايير موضوعية موحدة لقياس وتقييم العاملين في العمل الواحد أو المجموعة الوظيفية المتجانسة بما يكفل وحدة وموضوعية القياس والتقييم.

_ أن التقييم ليس تصيداً للأخطاء واتهاماً أو تحريضاً للفرد ، وإنما هو التعرف على نمط ومستوى أدائه الفعلي مقارنة بالأداء المستهدف أو المفترض ، لتحديد ما قد يتواجد من قصور ومساعدة الفرد على تدراكه.

_ إدراك الرؤساء والمرؤوسين لمفهوم وأهداف ومعايير التقييم ، بحيث يسهل على الرؤساء تطبيق المعايير و يدرك المرؤوسين موضوعيتها وفعاليتها في تنميتهم الذاتية.

_ إدراك واعتبار كل من الإيجابيات والسلبيات ، بحيث لا يتم تغليب إحداها على الأخرى ، أو إدراك السلبيات دون الإيجابيات أو العكس ، ومن ناحية أخرى يمكن تغليب الإيجابيات طالما يظهر من الموظف ملموس بواجبات وأخلاقيات العمل.

وحتى تكون برامج تقييم الأداء فعالة، يجب أن تركز على النقاط التالية :²

1. فيما يتعلق بالمعايير والمقاييس:

_ الموضوعية : أي يبني برنامج الأداء على الحقائق فقط ، وأن يأتي من الانطباعات والاجتهادات الشخصية.

_ البساطة والمرونة : تتوفر في البنود المعيارية التي ستقاس البساطة ، بمعنى عدم التدقيق في الصياغة ، أو في القياس ، وأن تتوفر لها القابلية للتعديل والتشكيل وفق للظروف المتغيرة التي تطرأ على العمل أو الأفراد ، أو الظروف المحيطة بهم.

_ تصميم معدلات الأداء : ينبغي أن تكون نابعة من أهداف التنظيم ، وأهداف الفرد أيضاً لضمان الفعالية ، عندما يسعى الفرد إلى تحقيق مصالحه وعموماً تشمل المعدلات على كمية النتائج ، وجودة ، وأسلوب الأداء بما ينطوي عليه من صفات وإمكانات ومهارات المؤدي .

¹ أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، دار الكتاب، مصر، 2000، ص 332.

² محمد حافظ حجازي، المرجع السابق، ص 288.

2. فيما يتعلق بالمنظمة و المديرين:

_الاهتمام : تصنع الإدارة العليا ، الممثل الرسمي للمنظمة ، برنامج تقييم الأداء في بؤرة اهتمامها ، و تولمها عنايتها، و تنقب عن أفضل السبل لنجاحها.

_الاقتناع : يطبق المديرون الذين يحتكون مباشرة بالعاملين برنامج تقييم الأداء ، و عليه لابد من الفهم الجيد لهذا البرنامج ، و من ثم الاقتناع بفائدته ، ثم التدريب الجيد على كيفية التعامل مع المقاييس.

3. فيما يتعلق بالعاملين:

تحديد الفئات : تحديد نوعية العاملين الخاضعين للتقويم ، حيث لا يمكن تقويم كافة العاملين ببرنامج واحد ، كما أن العوامل التقويمية تختلف باختلاف نوعية الأفراد و فئاتهم.

_المقابلة الاختيارية : يجب أن تكون التقارير التقويمية علنية ، و يفضل أن تتم عبر مقابلة اختيارية بين الرئيس و المرؤوسين ، و تتم بالود و الصراحة و الديمقراطية.

_التظلم : التظلم و ضياع الحق ، و انتفاء العدل ، فيجب إفساح المجال للعاملين لحق التظلم ، ان وقع عليهم الضرر بسبب تقويم الأداء.

4. فيما يتعلق بالنتائج:

تستخدم النتائج في كافة الفعاليات في الموارد البشرية خاصة في عمليات الحوافز ، و المكافأة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة فيه

يتأثر الأداء بعوامل مختلفة، منها ما هو داخلي للمؤسسة يمكن التحكم فيه، ومنها ما هو صادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيه وبالتالي على المؤسسة التكيف معها، وبالتالي يمكننا تصنيف هذه العوامل إلى داخلية وأخرى خارجية:

1.العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في المؤسسة في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم في المؤسسة. وعليه فإن أثارها قد تكون في شكل فرص، كما تصنف العوامل الخارجية بدورها إلى¹:

■ العوامل الاقتصادية:

تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على المؤسسة الاقتصادية، خاصة الصناعة منها، ونظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية لكون البيئة الاقتصادية هي مصدر مختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها، وتنعكس أثارها على أداء المؤسسة في المدى القصير.

■ العوامل الاجتماعية و الثقافية:

تتضمن العوامل الاجتماعية و الثقافية نماذج الحياة و القيم الأخلاقية والفنية والفكرية للمجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة، وقد تشكل هذه العوامل عائقا.

■ العوامل التكنولوجية:

وتتمثل هذه العوامل في التغيرات و التطورات التي تحدثها التكنولوجيا.

¹ زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 01.

2.العوامل الداخلية: تتمثل في:¹

■ العنصر البشري:

يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة، فتتمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى استقطابها لعناصر بشرية متميزة في مهارتها ومعارفها وقدرتها على الانسجام في الجماعة، ومدى تعاونها معها، كما تعمل على بذل جهد أكبر وتحقيق أداء أفضل.

■ الإدارة:

إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها وسيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولة أمام تحسين أدائها.

■ العوامل السياسية والقانونية:

تظهر هذه العوامل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة. مثل طبيعة النظام السياسي للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين... الخ، وتشكل هذه العوامل فرص تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية وتوعيتها كإيجاد طرق الإنتاج وكسب الوقت تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة، لذا فهي خاضعة لحم المؤسسة وتشمل مختلف التغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة سواء سلبا أو إيجابا ويصنف إلى عدة عناصر تذكر منها بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة.

■ التنظيم:

يشمل التنظيم توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكاناتهم الخاصة، كما أن درجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة، لذا يجب أن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قابلا للتغيير وفق المستجدات الحالية.

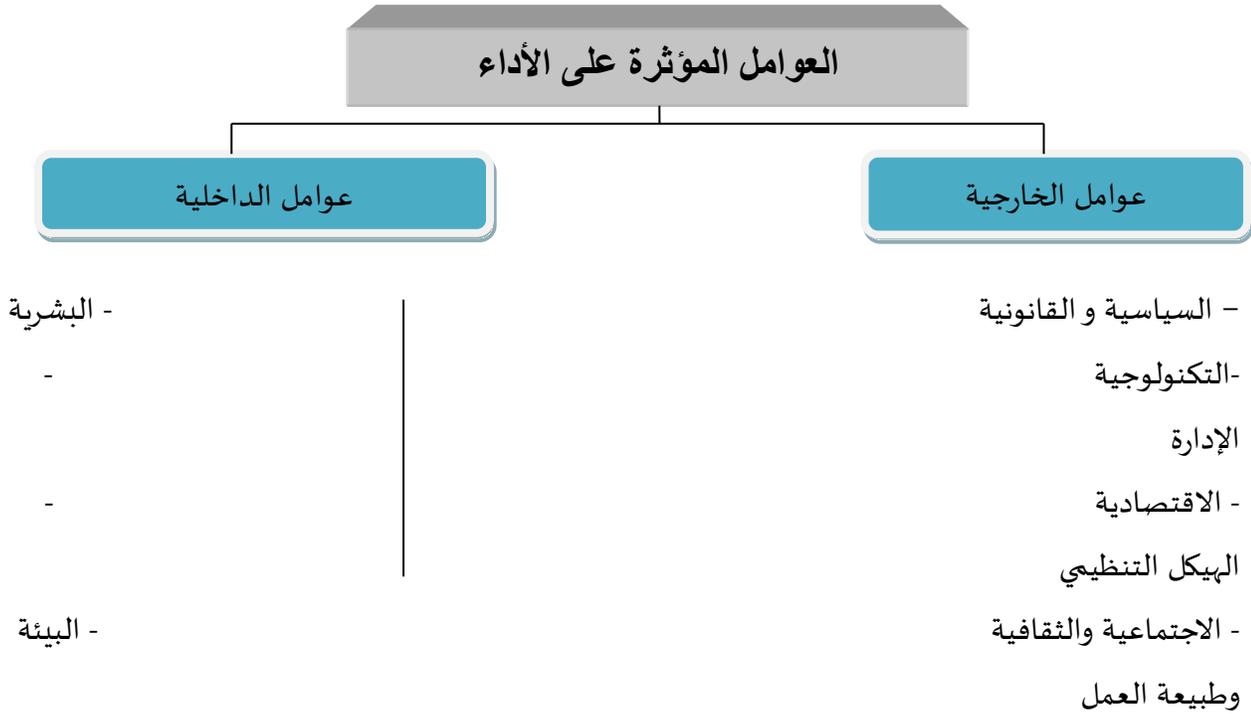
¹ زهير ثابت، المرجع السابق، ص 01.

هذا ويشير البعض إلى العوامل المؤثرة في الأداء في النقاط التالية:¹

- 1- الاختلاف الموجود والملمحوظ في حجم العمل قد يؤثر على الأداء
- 2- وجود أو عدم وجود الأعمال المتأخرة قد يؤثر في معدل الإنتاج
- 3- التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات أثر مباشر على الأداء
- 4- الأداء في العمليات المتماثلة قد يتباين بحسب الموقع الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية.
- 5- نوعية وحدة العمل التام قد تقضي إلى معدلات مختلفة للإنتاج.

وعليه الشكل الموالي يوضح ما تم تفصيله، ويمكن تمثيلها في الشكل الآتي:²

الشكل رقم (03): يوضح العوامل المؤثرة على الأداء



¹ ديلسر جاري، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2003، ص322.

² زرنوح أحمد، الأداء في المنظمة، مقال علمي، جامعة الجلفة، ص 37.

العوامل الفنية

يتضح من خلال الشكل أن الأداء يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة ، منها ما يؤثر بشكل مباشر على الأداء، ومنها ما له تأثير غير مباشر.

خلاصة الفصل الثاني:

نتوصل بالقول من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني الذي جاء الحديث فيه عن المؤسسة كهيئة ووحدة مستقلة خاضعة لنظام تنظيمي يسير أعمالها ونشاطاتها، فإن الحديث عن أداء المؤسسة مرهونة بمستوى مواردها البشرية والمادية على حد سواء.

وللأداء مجموعة عوامل تؤثر فيها كما أسلفنا الذكر، الداخلية منها المتمثلة في الهيكل التنظيمي لذات المؤسسة، وطبيعة عملها... الخ، أما العوامل الخارجية تتمثل في البيئة المحيطة بها كالعوامل التكنولوجية خاصة في الوقت الراهن، والعوامل الاقتصادية، الاجتماعي والثقافية... الخ.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية

بمؤسسة ميناء

مستغانم

تمهيد الفصل الثالث:

بعدها تم استعراض الإطار النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية التي تم تناولها مسبقا على مؤسسة ميناء مستغانم. وعليه سوف نحاول في هذا الفصل توضيح دور النظام المحاسبي في تفعيل أداء المؤسسة مرتكزين بذلك على الملاحظة وجمع المعلومات من خلال دراسة الحالة، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتقديم مؤسسة ميناء مستغانم وعرض هيكلها التنظيمي ، أما المبحث الثاني خصص للكشف عن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بمؤسسة ميناء مستغانم، وثم إبراز دوره في تفعيل أداء المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: التعريف بميناء مستغانم

يمكن إيجاز تعريف مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

- اسم المؤسسة: مؤسسة ميناء مستغانم.
- النظام القانوني للمؤسسة: مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم.
- رأس المال الاجتماعي: 500 000 000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموائع".
- تاريخ التأسيس: 14 أوت 1982م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 م.
- تاريخ استقلالية المؤسسة: 29 فيفري 1989 م.
- المقر الاجتماعي: الطريق الرئيس إلى صلامندر ص ب : 131 مستغانم 27000.
- الهاتف: 33-01-11/12(045).
- الفاكس: 33-01-15(045).
- الموقع الجغرافي: يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا وخطي طول 00° و 05° شرقا.
- الموقع على الانترنت: www.port-mostaganem.dz¹

¹ - مقابلة مع السيد بن حمودة حليم.

❖ نشأة الميناء:

- كان خليجا صخريا حاداً يمتدّ بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سمّيت المدينة "مستغانم".
- في سنة 1848م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.
- انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

- تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و1904م انتهت بميلاد أول حوض للميناء
- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة، حيث أصبح يشكل اليوم جزءاً أساسياً من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداثاً.
يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa، أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م.

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضاً (SONAMA)، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة (CNAN)، فأصبح دورها منوطاً بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.

- احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 119-88 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 177-88 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

المطلب الثاني: خصائص ميناء مستغانم

1. الموقع الجغرافي للميناء:

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا وخطي طول 00° و 05° شرقا.

2. الخصائص الهامة للميناء:

- له دور كبير في عملية النمو الاقتصادي للدول النامية خاصة الجزائر تعتمد على تجارتها بحرا .
- دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة.
- يعتبر الميناء مورد للحصول على العملة الصعبة.
- خلق فرص العمل.
- تنمية الاستثمار البشري.
- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).
- كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.
- ضمان متابعة النشاطات المالية المناسبة.
- تحديد سياسة التمويل في المؤسسة وتطوير مخططاتها.
- مفاوضة شروط التمويل والتسديد.
- متابعة ارتباط ومراقبة تنفيذ مخطط الاستثمارات.
- إعداد مخطط الخزينة وتسيير الميزانية السنوية ومتابعة تطبيقها.

- المسؤولية على توحيد الميزانيات.
- متابعة المحاسبة على مستوى مركبات الأعمال داخل الميناء.
- تحليل الحسابات الاستغلالية والميزانية.
- تنفيذ المراقبة
- مساعدة ونصح المركبات من أجل التحكم الجيد في المحاسبة.
- السهر على احترام القوانين والتنظيم المكلف بالوظيفة.
- السهر على تطبيق النصوص الجبائية والمالية والمحاسبية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للميناء

أ. المديرية العامة:

وظيفتها التنظيم والمراقبة، التسيير الحسن للمؤسسة، مراقبة جميع مديريات المؤسسة وفرض سلطتها عليهم. وتتكون من:

- رئيس مدير عام:

هو الممثل الوحيد والقانوني والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء التنفيذيين والذين يصغرونه درجة في الهيكل التنظيمي.

- مساعد المدير:

يعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

- مدير الأمن الداخلي:

وهو شخص مخول قانونيا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي للشركة وله معاونين يشرفون على حفظ من الأخطار المادية والبشرية والتصدي للأخطار المحتملة.

- مكتب التنسيق العام:

وهو مكتب يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام إليه، المتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن لمديرية ومنع دخول الأجانب.

ب. مديرية الأشغال والصيانة:

وهي مديرية مختصة بالأشغال والصيانة، ونعني بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للتسيير الحسن مثل توفير الإنارة وتعبيد الطرق، بناء الهياكل، النظافة ... الخ.

أما الصيانة فيقصد بها أن الشركة تمتلك عتاد وآلات تساعد على تنفيذ العمل بصفة منتظمة وسريعة وعليه فإن هذه الآلات قد تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها لعطب، فيقوم عمال مؤهلون بعملية الإصلاح لتلك الآلات.

كما أن الصيانة لا يقصد بها دائما إصلاح الآلات وإنما المحافظة عليها كونها تمثل أملاك عينية للشركة وفسادها يعني تدهور الوضعية المالية للمؤسسة وتعرضها لخسائر جسيمة.

أ- مكتب الصفقات:

وهو مكتب متخصص في كل أنواع الصفقات التي تبرمها الشركة مع مختلف المتعاملين والمقاولين، حيث يتولى هذا المنصب شخص في إطار العلوم القانونية، تخصص قانون الأعمال وتتكون من دائرتين:

- دائرة الملاحة:

وهي الدائرة التي تشرف مباشرة على جميع البحارة النائين لها والملمزمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسؤوليهم المباشرين، ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة أن يتولون مهامهم في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحارة على حدة.

- دائرة الأمن:

وهي دائرة مختصة في حفظ الأمن، ونعني بالأمن كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال. وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المتخصص للعمل، وتفادي بذلك كل أنواع الأمراض التي يصاب بها العامل أثناء توليه عمله.

ب- مديرية الاستثمار التجاري: ويتمثل نشاطها في:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (شحن، تفريغ، تخزين).

- تسيير الإنشاءات المتخصصة.

- متابعة تطور الاستثمار المينائي والبحث عن الوسائل المناسبة لإدماجها بفعالية داخل المؤسسة.

ويتفرع عن هذه المديرية:

- دائرة الشحن والتفريغ:

وهي دائرة مختصة ومشرفة على جميع عمليات الشحن والتفريغ للسفن الراسية بمرفأ الميناء أو التي تنتظر دورها للرسو كما تتطلب عملية الشحن والتفريغ يد عاملة مؤهلة وغير مؤهلة كما تتطلب آلات رافعة لتنفيذ العمل المطلوب.

وعملية الشحن والتفريغ هي أهم عملية في مفهوم النشاط التجاري كونها مجموعة السلع والبضائع التي يتطلب شحنها وتفريغها الكثير من العناية والاحتراس أثناء العملية ، كما تتميز بتنوع مصادرها كونها بضاعة خطيرة او سريعة التلف أو باهظة الثمن وما يميز ميناء مستغانم هو انه ميناء مخصص لتفريغ البضائع بحجم اكبر عند الشحن.

- مصلحة التخزين:

وهي مصلحة تأخذ على عاتقها البضائع المفرغة في البواخر وكذلك تلك المعدة للتسليم. كما تقوم بعمل المراقبة وتسليم مستندات التخزين إلى مصلحة الفواتير.

- الفرع التجاري:

ينظم مهام مصلحة الفواتير، كما أن الأملاك والإنشاءات المتخصصة تسهر على ترجمة وتطبيق الأثمان المعمول بها.

وينقسم الفرع التجاري إلى مصلحتين:

- مصلحة الفواتير: هي تلك الأملاك والإنشاءات المتخصصة والمكلفة بمتابعة السفن، وإنشاء

الفواتير ومراقبة المستندات التي تساهم في إعدادها.

- مصلحة الإحصاءات: تم فيها أعداد الدوريات الإحصائية.

- خلية الدراسات والتخطيط:

وهي خلية تقوم بعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة النشاط التجاري لكل شهر وإحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد وتحديد نوعية حمولة كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل إذا وجد توضح المخططات توضح السنة المقبلة وتحدد فيها الأهداف والأرقام التي تهدف الشركة الوصول إليها وهذا طبعا عن طريق وضع احتمالات تقريبية.

- خلية التسويق:

هي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيوستراتيجي بمنطقة الغرب الجزائري كونه همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري، وما يوفره من امتيازات تجعل الميناء الأمثل لعملية التصدير والاستيراد وتمثل هذه الامتيازات في الموقع الجغرافي، التسهيلات الإدارية، التحفظات الجمركية، انخفاض نفقات الشحن والتفريغ، أماكن تخزين واسعة وهي الشروط التي تجلب وبدون شك، دراسة برامج الاستيراد للمتعاملين المينائيين، كما تقوم بمهام الترقية والإعلام لخصائص الميناء.

- خلية المنازعات:

وهي خلية مختصة في المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل، فهي قد تكون منازعات ناتجة عن إخلاء أحد المتعاملين مع الشركة بالتزامات أو نتيجة اعتراض هذا المتعامل على ظروف العمل أو الزيادات المالية أو على شكل من شأنه أن يؤثر على صحة التعاملات التجارية.

كما يمكن أن يكون النزاع بين الشركة و احد العمال وهو النزاع الذي يندرج ضمن أطار نزاعات العمال الفردية كارتكاب لخطا استلزم قطع علاقات العمل أي فصله، لذا يلتزم هذا العامل بالدفاع عن حقوقه والدخول مع الشركة في نزاع تتولى النظر فيه المحكمة الاجتماعية.

كما يمكن أن يكون النزاع جماعي وهو ما يعرف بنزاعات العمل الجماعية، حيث يدخل جميع العمال في نزاع مع ممثلين الشركة وممثلي العمل النقابي نتيجة رفض صاحب العمل (المؤسسة) تنفيذ الالتزام مثلا (زيادة الأجور).

ج. مديرية المالية والمحاسبة:

وهي مديرية مكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة واحدة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة. من إحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، إمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري.

- قسم المحاسبة:

إن المحاسبة العامة تسمح بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة ووضع الملاحظات اللازمة الخاصة بنشاطها وذلك عن طريق التنفيذ اليومي للحسابات ووضع الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- مصلحة المحاسبة:

وهي المصلحة المكلفة مباشرة على جميع العمليات الحسابية التي قامت بها الشركة والناجمة عن عمليات النشاط التجاري وتتمثل في قيد هذه العملية سواء كانت مصروفات أو إيرادات أو أرباح في الدفاتر التجارية، إعداد الميزانية السنوية لمعرفة الأصول والخصوم، وهل الشركة حققت أرباح أو خسائر في المحاسبة العامة وكل هذا تحت إشراف ومتابعة مدير المحاسبة والمالية للشركة.

- مصلحة التحصيلات:

وهي المصلحة التي تشرف مباشرة على متابعة الأوضاع المالية للشركة وذلك بتحصيل جميع الأموال الناتجة عن النشاط التجاري من المتعاملين الاقتصاديين وتتبع حركة انتقال الأموال بين البنوك مع فرض عقوبات جزائية مالية عن كل تأخير بالوفاء بالدين أو الالتزامات تجاه الشركة مع تهديد هؤلاء المتعاملين (الزبائن) باللجوء إلى القضاء في حالة رفضهم تسديد مستحقاتهم.

- مصلحة الأجر والتكاليف:

وهي مصلحة تشرف على دفع الأجور للعمال وتكاليف العمل من منح ومكافئات نظير العمل الذي يقوم العامل خلال الشهر الواحد وطول مدة تواجده في الشركة والاستفادة كذلك من باقي الأرباح التي تحققها الشركة.

- مصلحة الإعلام الآلي:

ينحصر دورها في إعداد وإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية في الاستغلال وذلك لتسهيل العمل بالوحدة وجعلها تواكب العصر الحالي.

- مصلحة الوسائل العامة:

وهي مصلحة تعمل على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالعتاد من (كمبيوتر، آلات النسخ، مكاتب، كراسي، أثاث...الخ) بالإضافة إلى مستلزمات أخرى مثل أوراق، دفاتر أقلام مكاتب...الخ. كما تشرف مباشرة على جميع المهام التي تقوم بها أعوان الشركة أثناء تنفيذ أعمالهم في المهام الخاصة بداخل وخارج الوطن.

كما تحرص وتقيد جميع أملاك الشركة سواء كانت منقولة أو عقارات، تقوم بعملية الجرد لهذه الأملاك سنويا، كما تقوم بتأمينها من كل الأخطار المحتملة التي قد تتعرض إليها.

- المصلحة الاجتماعية:

وهي المصلحة التي تشرف وتعالج الجانب الاجتماعي للعامل من خلال القيام بتأمينه لدى مصالح الضمان الاجتماعي لكي يتمكن من القيام بمهامه وهو مؤمن بكل الأخطار التي قد تصيبه ساء كانت حوادث عمل أو أمراض منبهة، واستفادته من منح وتعويضات أثناء كامل مدة العجز أو المرض ومن جميع التأمينات الاجتماعية مثل المنح المدرسية، فترة الأمومة الخ.

د. مديرية الموارد البشرية:

لها مهمة تكوين العمال والتكفل بكل ما يحتاجونه، كما عملها موجه نحو المؤسسة وتقوم بتحقيق الأهداف المرجوة مع الاهتمام بتطوير وتفتح العمال، كما أن لها تنظيم خاص.

- مصلحة التكوين:

هي مصلحة مخصصة لتكوين وإعادة تأهيل الأشخاص المرشحين في الخارج وتقوم بتوفير كل المستلزمات الخاصة بعملية التكوين ويقوم كذلك بوضع مخططات التكوين وإعداد الميزانية.

- مصلحة النشاط الثقافي والرياضي:

تشرف على جميع الأنشطة الرياضية والترفيهية والتي تتم طوال السنة الواحدة لصالح العمال وأبناء العمال كمكافأة لهم على المجهودات المبذولة طوال السنة وتتمثل في برمجة رحلات خلال الأعياد والموسم الاصطياف. أما الأنشطة الرياضية فتتمثل في برمجة لقاءات في كرة القدم بين عمال الشركة والعمال التابعين لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوحيد العمال وإشعارهم بروح التضامن والإخاء فيما بينهم.

*وقوف القاطرة:

وهو المكان المخصص فعليا لوقوف السفينة إرشاد () المخصصة لنقل () أثناء كل مهمة كان ذلك عند إدخال السفن وإخراجها من الميناء، باعتباره المسؤول الأول على عملية إدخال وإخراج السفن وبدونه لا يمكن أن تتم العملية.

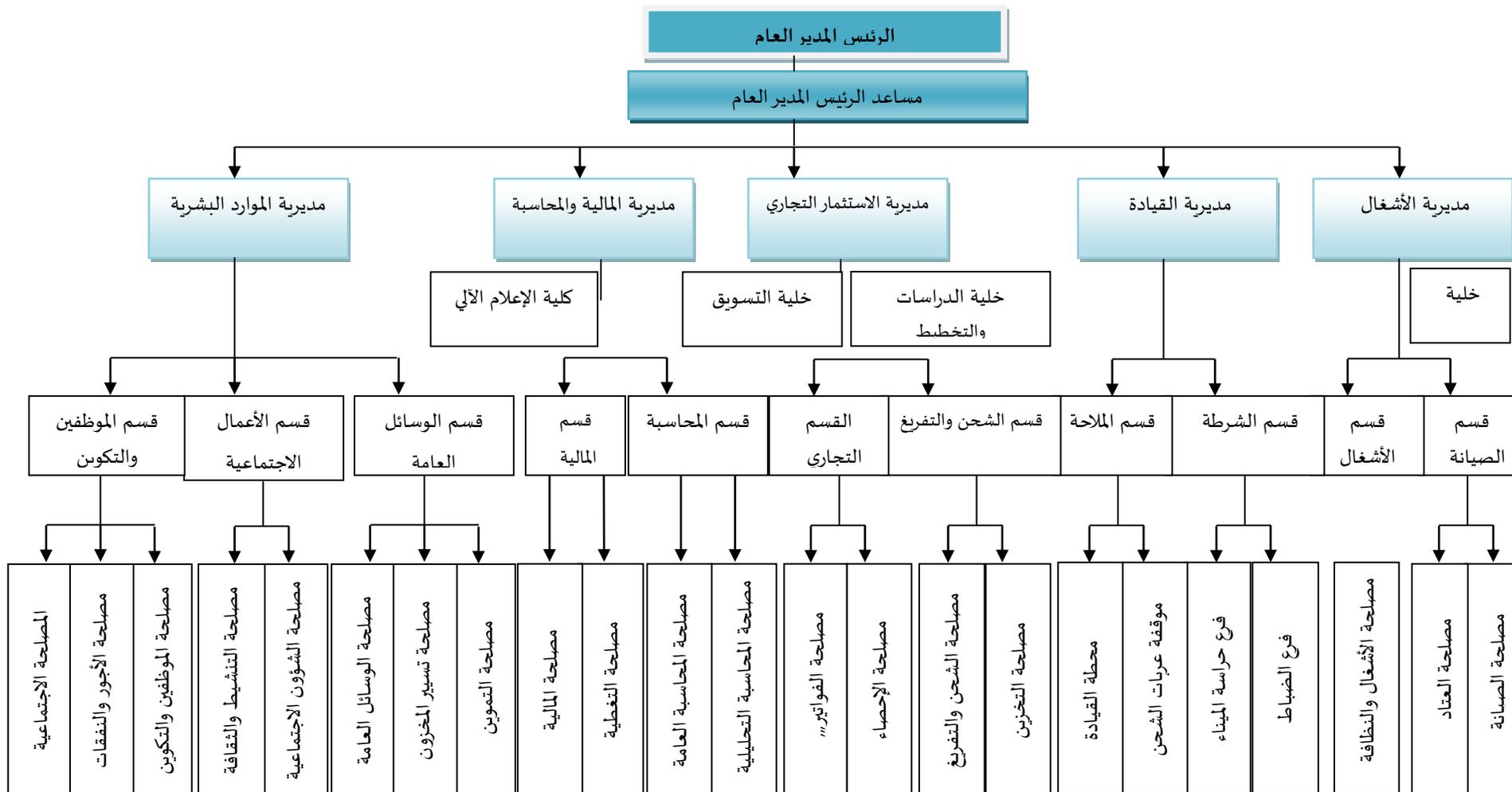
- مصلحة الحاويات:

وهي مصلحة متخصصة على الإشراف الكامل على الحاويات الموجودة داخل الميناء، ومعرفة محتوياتها وفرزها وكونه أن هناك حاويات تحمل مواد خطيرة تهدد السلامة الأمنية للميناء وذلك تحت إشراف عمال مؤهلين بقيام بذلك كما توجد حاويات يتم جمعها في مكان معين استثناء لنقلها للاتجاه معين.

- ضابط الميناء:

وهو الشخص الذي يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال برين السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة (حجم السفينة، طول السفينة، لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف.

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم



المصدر: معلومات مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء و البيع بمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: الوثائق الخاصة بعمليات الشراء و البيع بمؤسسة ميناء مستغانم

إن الوثائق الخاصة بعمليات الشراء و البيع في عمليات الشراء بمؤسسة ميناء مستغانم تمر ب3 مراحل وهي:
أولا تحرير سند الطلب، مما تليها المرحلة الثانية استلام الفاتورة من طرف المورد، و من ثم يتم اعداد قسيمة الاستلام عند استلام السلع و ادخالها الى المخزن.

1/مرحلة تحرير سند الطلب:

حيث تقوم المؤسسة في هذه المرحلة بمأ سند الطلب بالسلع التي تود شراؤها فتكتب اسم أو نوعية السلعة و الكمية المرادة.

وللسند رقم تسلسلي خاص بالسندات للطلب و تاريخ اصدار كما يجب ذكر اسم المورد و العنوان الخاص به و في الأخير يتم الامضاء من طرف محرر السند للطلب و مراجعته من طرف رئيس المصلحة و المصادقة عليه.

2/مرحلة استلام الفاتورة:

هي وثيقة يحررها البائع يثبت فيها تنازله عن سلعة أو خدمة ، و استحقاقه للمبلغ الوارد فيها للزبون ، تكون متضمنة لعناصرها الأساسية و الالزامية و تتمثل في رقم الفاتورة، اسم المورد و عنوانه و رقم سجله التجاري، الرقم الجبائي، و تاريخ تحريره و اسم المؤسسة و عنوانها، ثم تدون السلع باسمها و كميتها و سعر الوحدوي و المبلغ الاجمالي، اذا كانت تدرج ضمن الفاتورة و ان لم تكن موجودة عليه أن يضع خاتم عدم الخضوع للضريبة، و في الأخير كتابة المبلغ الإجمالي بالحروف و يتم الإمضاء و التأشير عليها من طرف المورد.¹

3 /مرحلة إعداد قسيمة الاستلام:

تتم عند استلام السلع و هي أيضا لها رقم و تاريخ اصدارها و يدون فيها رقم سند الطلب و تاريخه و رقم الفاتورة و تاريخها و اسم السلع و الكمية المدخلة و سعرها الوحدوي و مبلغها الاجمالي و يتم الامضاء عليها و التأشير عليها من طرف أمين المخزن .

¹ معلومات متحصل عليها من مديرية المالية والمحاسبة

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعملية الشراء في مؤسسة ميناء مستغانم

مؤسسة ميناء مستغانم EPM هي مؤسسة خدمتية في معظم مشترياتها هي عبارة عن تثبيبات، ومن هنا سوف نتعرف كيف يتم تسجيل مشترياتها حسب النظام المحاسبي الجديد.

(1) بالنسبة للتثبيبات : تسجل حسابات التثبيبات بالجانب المدين في تاريخ دخول الأصل تحت رقابة المؤسسة بتكلفة الشراء أو بقيمة الإسهام مقابل الجانب الدائن حسب الحالة لأحد الحسابات المالية
مثال : بتاريخ 01 / 05 / N قامت المؤسسة بشراء رافعة بمبلغ TTC 10000000 الرسم على القيمة المضافة 19% التسديد بشيك بنكي الفاتورة رقم 015.

يكون التسجيل في اليومية كالتالي¹/N:

| | | | | |
|------------|-----------|---------------------|-----|------|
| | 10000000 | 05/01/N | | 404 |
| | | مورد و تثبيبات | | |
| 10000000 | | بنوك الحسابات | 512 | |
| | | // | | |
| | 8.100.000 | | | 215 |
| | | رافعة | | |
| | 1.900.00 | TVA قابلة للاسترجاع | | 4456 |
| | | مورد و تثبيبات | | |
| 10.000.000 | | فاتورة رقم N/015 | 404 | |

(2) بالنسبة لأدوات مكتبية:

تقوم المؤسسة بتحرير سند الطلب بكل ما تحتاجه من أدوات مكتبية مثل : الحواسب، مطبوعات و مكاتبالخ إلى المورد.

¹ معلومات متحصل عليها من مديرية المالية والمحاسبة

و عند وصول الفاتورة تقوم المؤسسة بتسجيل فاتورة الشراء في اليومية التي تكون مصاحبة برقم الفاتورة على النحو التالي:

| | | |
|-------|--------------------------------|------|
| **** | تثبيات عينية أخرى | 218 |
| **** | TVA قابلة للاسترجاع | 4456 |
| **** | مورد و تثبيات | 404 |
| **** | اقتناء تثبيات فاتورة رقم (***) | |
| ***** | مورد و تثبيات | 404 |
| **** | البنك | 512 |
| | تسديد بشيك رقم *** | |

(3) بالنسبة لمستلزمات الفترة:

تقوم المؤسسة بشراء كل ما يلزمها من أوراق، أقلام، و مواد البناء من أجل الترميم أو التزيين..... الخ. يعني كل المواد القابلة للتخزين فتقوم المؤسسة بنفس العمليات.

فيكون التسجيل على نحو التالي:

(أ) عند الشراء

| | | |
|-------|--------------------------|-----|
| ***** | مشتريات مخزنة | 380 |
| | او تموينات مخزنة | او |
| ***** | مورد و خدمات و المخزونات | 401 |
| | فاتورة رقم ***** | |

(ب) عند إدخالها إلى المخزن يكون تسجيل كتالي:

| | | | | |
|-------|-------|--------------------|----|----|
| | | N | | |
| | ***** | تموينات اخرى | | 32 |
| ***** | | مشتريات مخزنة | 38 | |
| | | وصل الدخول رقم *** | | |

(ت) عند التسديد يتم ترصيد الحسابات 401 ويكون التسجيل كما يلي:

| | | | | |
|-------|-------|------------------|-----|-----|
| | | N | | |
| | ***** | مورد و المخزونات | | 401 |
| ***** | | البنك | 512 | |
| | | شيك رقم *** | | |

(4) بالنسبة للخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى:

التي تتمثل في الصيانة و التوصيلحات و التأمينات, إتاوات الهاتف , خدمات البنك و ما يماثلها من الاشتراكات

فكلهم يندرجون في حسابات 61 و 62 فيكون تسجيل كالتالي :

| | | | | |
|-------|-------|-----------------------|-----------|----------|
| | ***** | خدمات خارجية | | 61 او 62 |
| | | او خدمات خارجية اخرى | | |
| | | مورد و المخزونات | 401 | |
| ***** | | تسجيل فاتورة رقم **** | | |
| | ***** | // | | 401 |
| | | مورد و المخزونات | | |
| ***** | | البنك أو الصندوق | 53 او 512 | |

عند التسديد يتم ترصيد حساب 401 ويكون التسجيل كالتالي:

| | | | | |
|---------|---------|------------------|--|-----|
| | | 2018/03/01 | | |
| | 320.000 | مورد و المخزونات | | 401 |
| 320.000 | | البنك | | |

أما بالنسبة للمواد غير قابلة للتخزين (مثل كهرباء غاز ماء.....) عندها يسجل بحساب 607 و يكون القيد

كالاتي:

| | | | | |
|------|------|-------------------------|-----------|-----|
| | **** | مشروبات غير مخزنة | | 607 |
| | | مورد و المخزونات | 401 | |
| **** | | تسجيل الفاتورة رقم **** | | |
| | **** | مورد و المخزونات | | 401 |
| | | // | | |
| | | البنك او الصندوق | 53 او 512 | |
| | | تسديد الفاتورة رقم **** | | |

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات البيع في مؤسسة ميناء مستغانم

بما أن مؤسسة ميناء مستغانم هي مؤسسة خدماتية فمبيعاتها هي عبارة عن تقديم خدمات متعددة منها كراء رافعة (GREUE) كراء قارب صغير بتقنية (REMORQUEUR) كراء حمالة بضائع (CHARIOT ELEVATEU) كراء سفن (PILOTINE) كراء معدات (ENGINS) تأجير الأراضي أو المرصفت للزبائن لوضع آلاتهم أو معداتهم (TERRE PLEIN5) وأيضا الحراسة على أملاك أو سلع ممتلكات الزبون.... وغيرها. فكل هذه العمليات يتقاضى عليها ميناء مستغانم ويكون حساب الوحدة إما بالساعة أو باليوم.. الخ وتختلف باختلاف نوع الخدمة فعند انتهاء الخدمة تقوم المؤسسة بإعداد فاتورة للزبون التي فيها اسم الزبون تاريخ قديم الخدمة وتاريخ انتهائها المدة الخدمة ورقم الفاتورة، المبلغ الإجمالي خارج الرسم قيمة TVA ان وجدت و مبلغ الإجمالي متضمن الرسم TTC وختمها من طرف رئيس خدمة الفاتورة.¹

فيكون التسجيل المحاسبي للخدمات المقدمة عند تحرير الفاتورة في قيدين:

القيد 1: فيه نجعل حساب 706 الخاص بتقديم الخدمات أخرى و TVA المحصلة مدنيا و يقابله في جهة دائن حساب الخاص بالزبائن 411.

أما القيد 2 : عن تسديد الزبون للفاتورة فيتم تسجيلها بترصيد حساب 411 بجهة المدين و يقابله جهة الدائن حساب 512 إذا كان تسديد بشيك أو حساب 53 إذا كان تسديد نقدا . ويكون التسجيل كالآتي:

| | | N | |
|------|-----------------------|------|--|
| **** | زبائن | 411 | |
| **** | تقديم خدمات اخرى | 706 | |
| **** | TVA المحصلة | 4457 | |
| | سجيل فاتورة رقم ***** | | |

¹ معلومات متحصل عليها من مديرية المحاسبة والمالية

عند التسديد إذا كان نقدا يكون تسجيل كالتالي:

| | | | | |
|-------|-------|-------|-----|----|
| | | N | | |
| | ***** | صندوق | | 53 |
| ***** | | زبائن | 411 | |

- أما في حالة التسديد كان شيك بنكي هنا يضاف حساب آخر 511 خاص بقييم تحصيل يسجل عند استلام للشيك من ثم تتم عملية تحصيل الشيك وهنا يرصد مع حساب 512 هذه عملية خاصة بالبيع فقط و يكون التسجيل كما يلي:
- فيكون تسجيل المحاسبي للخدمات المقدمة عند تحرير الفاتورة في قيدين.
- القيد 1: فيه نجعل حساب 706 الخاص بتقديم الخدمات أخرى و TVA محصلة مدنيا و يقابله في جهة دائن حساب للخاص بالزبائن 411.
- القيد 2 عند تسديد الزبون للفاتورة فيتم تسجيلها بترصيد حساب 53 إذا كان التسديد نقدا.
- أما في حالة التسديد كان بشيك بنكي هنا يضاف حساب آخر 511 خاص بالقيم للتحصيل يسجل عند الاستلام الشيك من ثم تتم عملية تحصيل الشيك و هنا يرصد مع حساب 512.

ملاحظة: هذه عملية خاصة بالبيع فقط و يكون التسجيل كما يلي:

| | | | | |
|-------|-------|----------------------|------|-----|
| | ***** | زبائن | | 411 |
| ***** | | TVA المحصلة | 4457 | |
| ***** | | تقديم خدمات اخرى | 706 | |
| | | تسجيل فاتورة رقم *** | | |

عند التسديد نقدا:

| | | N | | |
|-------|-------|----------------------|-----|----|
| ***** | ***** | صندوق | 411 | 53 |
| ***** | ***** | زبائن | 411 | |
| | | تسديد فاتورة رقم *** | | |

عند تسديد بشيك بنكي:

| | | N | | |
|-------|-------|----------------------|-----|-----|
| ***** | ***** | قيم التحصيل | 411 | 511 |
| ***** | ***** | زبائن | 411 | |
| | | استلام شيك رقم ***** | | |
| ***** | ***** | بنك | 511 | 512 |
| ***** | ***** | قيم التحصيل | 511 | |
| | | تحصيل شيك رقم ***** | | |

المطلب الرابع: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل أداء في ميناء مستغانم

للنظام المحاسبي المالي دور هام في تفعيل أداء في مؤسسة ميناء مستغانم ، حيث يعتبر الأداة التي تعكس صورة المؤسسة، وباعتبار مؤسسة الميناء مؤسسة خدماتية حيث تقوم بتقديم خدمات تجارية ، صناعية ، تجارية ، حيث يكون الأداء فيها عبارة عن وسيلة تساعد في قياس نتائجها ومدى تحكمها في تكاليفها وتحقيق أهدافها . كما يعتبر الأداء في مؤسسة الميناء النتيجة النهائية التي تسفرها مختلف أنشطة المؤسسة من خلال التوثيق بين مختلف مواردها خلال فترة معينة ، تعكس مدى بلوغ الأهداف أو مدى الإستغلال الأمثل لمواردها.

خلاصة الفصل الثالث:

كون مؤسسة ميناء مستغانم مؤسسة تجارية ذات طابع اقتصادي يجب أن تراعي تطبيق استخدام النظام المحاسبي المالي، وهذا لضمان معرفة المركز المالي الذي تحققه المؤسسة في نهاية كل دورة مالية و حتى تفرض المؤسسة الاقتصادية مكانتها يتطلب تطبيق التسجيل المحاسبي بدقة و على أكمل وجه، وذلك عن طريق النظام المحاسبي المالي الجديد .

خاتمة

خاتمة:

إن المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن وسعيها منها لتحقيق توازنها تسعى إلى تحقيق أهدافها المالية المنظمة والممنهجة، فهذا ما يعل من المؤسسات الاقتصادية اللجوء إلى النظام المحاسبي المالي في إطار تفعيل أدائها، إذ تعتبر عملية تفعيل الأداء داخل المؤسسة من أهم العمليات التي تقوم بها في مجال الرقابة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها العامة، وكذا تحقيق هدفها في التوازن والمردودية بشكل خاص، بالإضافة إلى رسم خطط إستراتيجية بناء على تحليل بيئتها الخارجية. وبالتالي نقول أن الفرضيات التي تم طرحها مسبقا محققة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع "دور النظام المحاسبي في تفعيل أداء المؤسسة"

- النظام المحاسبي المالي للمؤسسة الاقتصادية له إسهامات جوهرية على أداء المؤسسة، إذ تتميز بجملة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية كالشفافية والمصادقية لما له من أهمية على مستوى الميزانية.
- يعكس النظام المحاسبي الوضعية والمالية للمؤسسة.
- يعتبر الأداء المالي للمؤسسة المرآة والأداة التي تعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها.

التوصيات:

- إعادة النظر في تفعيل النظام المحاسبي المالي.
- الاعتماد على التطورات الراهنة في التكنولوجيا.
- التحديث لدائم والمستمر في النظام إن وجد.
- تكوين وتدريب الموظفين في مصلحة المحاسبة والمالية أكثر، خصوصا على النظام المحاسبي المالي.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ قوانين:

القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007

❖ كتب:

1. أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، دار الكتاب، مصر، 2000
2. أماني عامر، إدارة الموارد البشرية، دون دار النشر، دون بلد النشر، 2001
3. إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2004
4. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS IAFRS، ج1، دار هومة، الجزائر
5. حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، د.ط، دار بلقيس، الجزائر، 2012
6. الخزامي عبد الحكيم، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين، ج1، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2000
7. خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
8. ديلسرجاري، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2003
9. زهير ثابت، كيف تقيم الشركات والعاملين، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2001
10. زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001
11. سليمان مصطفى الدلاهمة، المبادئ وأساسيات علم المحاسبة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
12. صلاح الدين عبد الباقي، علي الهادي مسلم، إدارة الموارد البشرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007

13. طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، د.ط، الدار الجامعية، مصر، 2006
14. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، ج 1، ط3، دار المعرفة، عمان، 2001
15. عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة، مطبعة الأخوة والأشقاء للطباعة، مصر، 1998
16. عداي الحسين فلاح حسن، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000
17. عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار اليازوري التعليمية، الأردن، 2013
18. عطية عبد الحي مرعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
19. عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، ط1، دار أسامة، عمان، 2012
20. كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
21. كتوش عاشور، المحاسبة العامة ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
22. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، د.ط، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2010
23. لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق للنظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011
24. مجيد الكرخي، تقويم الأداء، باستخدام النسب المالية، دار المناهج، للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
25. محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005
26. محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

❖ مجلات:

1. بن بلغيث مدني، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002
2. سماي علي، خلف الله بن يوسف، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2016
3. شتوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006
4. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009
5. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة خيضر، بسكرة، 2001
6. عيد المليك مزهودة، الأداء بيت الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2001

❖ ملتقيات:

1. مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012

❖ مقالات:

1. زرنوح أحمد، الأداء في المنظمة، مقال علمي، جامعة الجلفة

❖ منشورات:

1. فاطمة بدر، معاذ الصباح، نظرية المنظمة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية

❖ رسائل تخرج:

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

2. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014

3. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماستر، قسم التسيير، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، 2001

4. عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،

جامعة محمد خيضر بسكرة

5. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

6. فاطمة مجدوب، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016

7. لشهب سلمي، محاضرات في "تسيير المؤسسة"، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البلدية، 2021

8. نوبلي نجلاء، أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه،

العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015

❖ محاضرات:

1. محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عبد الحميد مهري،

جامعة قسنطينة 2

❖ مواقع إلكترونية:

1. أحمد الكردي، إدارة الأداء الفعال بمنظمات الأعمال، منشور على الموقع الإلكتروني:

www.investintech.com

❖ مقابلات:

1. مقابلة مع السيد بن حمودة حلیم

ملاحق

عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.

